الأمم المتحدة

A/62/7/Add.40

الجمعية العامة

Distr.: General
15 July 2008
Arabic
Original: English

الدورة الثانية والستون

البند ١٢٨ من جدول الأعمال

الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩

تحسين فعالية وكفاءة تنفيذ الولايات المتصلة بالأنشطة الإنمائية، والتقديرات المنقحة المتعلقة بالميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩

التقرير الحادي والأربعون للجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية عن الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩

أولا - المقدمة

١ - نظرت اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية في تقرير الأمين العام عن الأنشطة المتعلقة بالتنمية (A/62/708)، المقدَّم تلبية للطلب الوارد في قرار الجمعية العامة ٢٣٦/٦٢. وقد أقرت الجمعية العامة في ذلك القرار بضرورة تعزيز ركيزة التنمية في الأمانة العامة للأمم المتحدة وبأهمية التخطيط الاستراتيجي، وطلبت إلى الأمين العام أن يقدم إليها في الجزء الأول من دورتها الثانية والستين المستأنفة اقتراحا شاملا يرمي إلى تحسين فعالية وكفاءة تنفيذ الولايات التي تضطلع بها الأمانة العامة في مجالات الأنشطة المتعلقة بالتنمية، بما في ذلك إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، واللجان الإقليمية، وحساب التنمية (قرار الجمعية العامة ٢٣٦/٦٢، الفقرة ٧٣).

٢ - واجتمعت اللجنة، في سياق نظرها في تقرير الأمين العام، بوكيل الأمين العام للشؤون الإدارية، الذي عرض التقرير، وبممثلين آخرين للأمين العام. وأفيدت اللجنة بأن مقترحات الأمين العام قد أُعدت تحت إرشاد نائب الأمين العام، الذي تولى توجيه وتنسيق

210808 120808 08-42437 (A)

جهود الإدارات/المكاتب واللجان الإقليمية الضالعة في الأنشطة المتعلقة بالتنمية. وتسنت للجنة أيضا خلال دراستها لمقترحات محددة في إطار مختلف أبواب الميزانية فرصة تبادل الآراء، وجها لوجه أو من خلال التداول بالفيديو، مع وكلاء الأمين العام أو الأمناء التنفيذيين وموظفيهم.

٣ - وتذكِّر اللجنة بأن زعماء العالم أكدوا مجددا في مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ التزامهم بتعزيز الأمم المتحدة ووافقوا على اتخاذ إجراءات بشأن مجموعة من التحديات العالمية في مجالات التنمية، والسلام والأمن، وحقوق الإنسان والعمل الإنساني، وعلى المضي قدما في إصلاح الإدارة في الأمم المتحدة (انظر قرار الجمعية العامة ١/٦٠). وفي هذا السياق، اقترح الأمين العام تقديرات منقحة للميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧ في إطار عدة أبواب من الميزانية (١ و ٢ و ٣ و ١١ و ١٦ و ٢٣ و ٢٨ ألف و ٢٨ جيم و ٢٨ دال و ٢٨ هاء و ٢٨ واو و ٢٩) (A/60/537)، لكنه لم يقترح تقديرات منقحة في إطار الأبواب المتعلقة بالتنمية، واتخذت الجمعية العامة إجراءات بشأن تلك المقترحات وبشأن مقترحات أخرى لاحقة قدمها الأمين العام استجابة لقرارها ١/٦٠. وتشير اللجنة أيضا إلى مبادرتي الأمين العام المتعلقتين بإعادة هيكلة إدارة عمليات حفظ السلام (انظر A/61/858 و Corr.1؛ و A/61/937؛ وقرار الجمعية العامة ٢٧/٦١)، وتعزيز إدارة الشؤون السياسية A/62/521 و Corr.1 و A/62/7/Add.32. وقد اتخذت الجمعية العامة إجراءات بشأن المقترحات المتعلقة بإدارة عمليات حفظ السلام (القرار ٢٧٩/٦١)، وهي تنظر حاليا في المقترحات المتعلقة بإدارة الشؤون السياسية.

٤ - ويحدِّد الأمين العام في الفقرات ١ إلى ١٠ من تقريره (A/62/708) السياق والنطاق والأساس المنطقي لمقترحاته الرامية إلى تحسين فعالية وكفاءة تنفيذ الولايات المتصلة بالأنشطة الإنمائية للأمانة العامة للأمم المتحدة. ويشدِّد على أنه لا ينبغي النظر إلى التقرير باعتباره عملية منعزلة، بل باعتباره جزءا من جهوده الأوسع نطاقا لتحسين قدرة منظومة الأمم المتحدة وعملها. وهو يرى أنه يتعين بذل جهود منهجية لتعزيز قدرة المنظمة على تنفيذ ولاياتها والتصدي بفعالية للتحديات الجديدة والناشئة في جميع مجالات عملها الأساسية الثلاثة، وهي السلام والأمن، والتنمية، وحقوق الإنسان والشؤون الإنسانية.

٥ - ويشير الأمين العام إلى أن منظومة الأمم المتحدة تؤدي دورا حاسما في وضع جدول الأعمال العام للتنمية، وأنها برزت باعتبارها المصدر الرئيسي للأعمال المعيارية والتحليلية المتعلقة بالتنمية والمقدِّم الرئيسي لخدمات التعاون الإنمائي. وقد استمر تنامي ولايات ومسؤوليات الأمانة العامة المتعلقة بركيزة التنمية وذلك نتيجة للتوصل إلى توافق الآراء

السياسي بشأن الأهداف الإنمائية من خلال المؤتمرات الرئيسية للأمم المتحدة والتزام زعماء العالم بالشراكة العالمية من أجل التنمية. ويشير الأمين العام من جهة أخرى إلى تناقص الموارد المكرسة للأنشطة الإنمائية، الذي يعزى جزئيا إلى قيود الميزانية. وقد أفضى هذا التناقص في الموارد إلى بروز ثغرات حرجة قيدت قدرة الأمانة العامة على الاضطلاع على النحو الواجب بالأنشطة التي كُلفت بها في عدد من المجالات الأساسية، وعلى الاستجابة بصورة فعالة للمسائل والتحديات الناشئة والجديدة. وقد جرى التصدي جزئيا لاختلال التوازن هذا بين الموارد والولايات من خلال الجهود الرامية إلى استخدام الموارد على نحو يتسم بالكفاءة عن طريق إعادة الهيكلة والنقل، وتحسين التنسيق والتعاون داخل الأمانة العامة، من خلال آليات منها اللجنة التنفيذية للشؤون الاقتصادية والاجتماعية. ولئن كانت هذه الجهود ستتواصل، فإن الأمين العام يشير إلى أنه غدا من المتعذر معالجة اختلال التوازن بين المسؤوليات والموارد معالجة وافية من خلال هذه التدابير.

٦ - وطلبت اللجنة مزيدا من التفاصيل بشأن تطور الاعتمادات ومستويات ملاك الموظفين المقرة لأبواب الميزانية المتعلقة بالتنمية على مدى السنوات العشر الماضية. وترد هذه التفاصيل في المرفقين الأول والثاني. وكما هو مبين في الجدول ١ أدناه، فإن مجموع الاعتمادات الأولية لأبواب الميزانية المتعلقة بالتنمية ازداد من ٥٥١ مليون دولار في الفترة ١٩٩٨-١٩٩٩ إلى ٧٤٤ مليون دولار في الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩. أما نسبته المئوية من مجموع الاعتمادات في ميزانية الأمم المتحدة، فقد انخفضت من ٢١,٨ في المائة في فترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩ إلى ١٧,٨ في المائة في الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩. وعلى مدى الفترة نفسها، انخفضت نسبة الوظائف في إطار أبواب الميزانية تلك من ٣٣,٥ في المائة إلى ٢٩,٩ في المائة من ملاك الموظفين الموافق عليه للأمانة العامة. وترد في الجدول ١ أيضا الموارد المقترحة لفترة السنتين الحالية.

الجدول ١

الاحتياجات المجتمعة لأبواب الميزانية العادية المتعلقة بالتنمية

	المجموع للأمم المتحدة	الأبواب المتعلقة بالتنمية[1]	
الاعتماد الأولي	بدولارات الولايات المتحدة		النسبة المئوية
١٩٩٨-١٩٩٩	٢ ٥٣٢ ٣٣١ ٢٠٠	٥٥٠ ٨١٠ ٦٠٠	٢١,٨
٢٠٠٨-٢٠٠٩	٤ ١٧١ ٣٥٩ ٧٠٠	٧٤٤ ٠٥٨ ٦٠٠	١٧,٨
المقترح	٤ ١٩٦ ٩٣٠ ٧٠٠	٧٦٥ ٣٥٨ ٠٠٠	١٨,٢

	المجموع للأمم المتحدة	الأبواب المتعلقة بالتنمية[1]	
الوظائف	بدولارات الولايات المتحدة		النسبة المئوية
١٩٩٨-١٩٩٩	٨ ٧٩٢	٢ ٩٤٩	٣٣,٥
٢٠٠٨-٢٠٠٩	٩ ٩٢٣	٢ ٨٧١	٢٩,٩
المقترح	٩ ٩٩٨	٣ ٠٢١	٣٠,٢

(أ) تشمل الأبواب ٩ و ١٠ و ١١ و ١٢ و ١٧ و ١٨ و ١٩ و ٢٠ و ٢١. ولا تشمل حصة تكاليف خدمات الدعم المركزي للمكاتب الموجودة في نيويورك أو في جنيف، التي تدرج في إطار البابين ٢٨ دال و ٢٨ هاء، على التوالي، أو حصة التكاليف تحت بند الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين.

٧ - ويشير الأمين العام إلى أن قرار الجمعية العامة ٢٣٦/٦٢ يتيح له فرصة معالجة الثغرات الحرجة التي استبانت في المجالات الأساسية السبعة التالية، الوارد تفصيلها في الفقرات ١٣ إلى ٣٠ من تقريره:

(أ) الجهود الرامية إلى بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية؛

(ب) التنمية الاقتصادية والتجارة والتمويل؛

(ج) التعاون والتكامل الاقتصاديان فيما بين بلدان الجنوب؛

(د) المسائل الجنسانية والتنمية؛

(هـ) البيئة وتغير المناخ والتنمية المستدامة؛

(و) الأبعاد الإقليمية للتنمية؛

(ز) دعم العمليات الحكومية الدولية.

٨ - ويشير الأمين العام كذلك إلى أن اقتراحه لا ينطوي على تعديلات للأطر المنطقية الحالية التي تقوم عليها فرادى البرامج الفرعية؛ بل يرمي إلى زيادة تعزيز التكامل والترابط والتضافر بين مكوناته. وعلاوة على ذلك فإن غالبية الأنشطة الجديدة المقترحة ليست معروضة في شكل نواتج نهائية، لكن سيجري عرضها على هذا النحو في مرحلة لاحقة، وستدرج حسب الاقتضاء في تقرير أداء البرامج لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩. وبعد الاستفسار، أفيدت اللجنة بأن هذا الأسلوب يتماشى مع القاعدة ١٠٦-٢ (ب) من النظامين الأساسي والإداري لدورة التخطيط والبرمجة والميزنة والمراقبة والتقييم.

٩ - وينطوي اقتراح الأمين العام على تعزيز للقدرات وكذلك على بعض التغييرات الهيكلية وإعادة توزيع محدودة للمهام والموارد. وقد أشير إلى بذل جهود لكفالة تسخير الموارد الإضافية المقترحة لتقديم دعم برامجي مباشر ولتفادي الازدواجية. وفي هذا الصدد، تلاحظ اللجنة أن أغلبية الوظائف المقترحة هي من الفئة الفنية (ف-٢ إلى ف-٥، وموظفون فنيون وطنيون) وأن المقصود بها هو أداء أنشطة فنية.

١٠ - وتقر اللجنة بأنه لم يتح للأمين العام، خلال الفترة الممتدة من اتخاذ الجمعية العامة القرار ٦٢/٢٣٦ في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ وإصدار التقرير في شباط/فبراير ٢٠٠٨ إلا وقت محدود لإعداد التقرير الذي طلبته الجمعية العامة لكي تنظر فيه في الجزء الأول من دورتها الثانية والستين المستأنفة. ونتيجة لذلك، ترى اللجنة أن تقرير الأمين العام يفتقر في بعض النواحي إلى التحليل وإلى عرض معلومات مفصلة. لكن اللجنة زُودت، بناء على طلبها، بمعلومات إضافية يسرت فهم المقترحات فهما أفضل. وحسبما يرد في الفقرات ٢٢ إلى ٢٥ أدناه، حددت اللجنة مجالات معينة كان ينبغي لتقرير الأمين العام أن يقدم فيها توضيحا أفضل لتقسيم الأدوار والتنسيق فيما بين الإدارات المعنية والكيانات الأخرى المكلفة بتنفيذ الأنشطة المتعلقة بالتنمية، من قبيل إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، ومركز التجارة الدولية التابع لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية/منظمة التجارة العالمية، واللجان الإقليمية، وكذلك الصناديق والبرامج. وإضافة إلى ذلك، أشارت اللجنة إلى عدم وضوح كيفية إسهام الترتيبات التنظيمية المقترحة، ولا سيما تلك المتعلقة بمكتب الممثل السامي لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية وبمكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا، في تيسير تنفيذ البرامج والأنشطة المقررة تنفيذا فعالا. وعليه، فإن اللجنة توصي بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يقدم معلومات عن مسائل التنسيق في سياق مقترحات الميزانية لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١.

التعديلات التنظيمية

١١ - تلاحظ اللجنة الاستشارية أن الأمين العام قد عمد إلى ''تجميع'' الهياكل التنظيمية، واضعا تحت قيادة مكتب الممثل السامي لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية المهام المسندة حاليا بصورة منفصلة إلى مكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا لدعم تنفيذ الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا. ويبيِّن الأمين العام أن هذا التعديل التنظيمي يرمي إلى أمور منها تحسين وضوح المهام والاتساق فيما بينها، وتعزيز دور الدعوة وإتاحة زيادة التنسيق فيما بين الوكالات والاتصال بالمانحين لتعبئة الدعم من أجل تنمية أفريقيا، وأقل البلدان نموا، والبلدان النامية غير الساحلية، والدول الجزرية الصغيرة النامية. ويبين الأمين العام كذلك أن هذا النهج سيعزز قدرة المنظمة على الأداء بكفاءة، مع احترام الطابع المميز للبرامج التي ينفذها مكتب الممثل السامي لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية ومكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا. ونتيجة لهذه المبادرة، يقترح الأمين العام وقف وظيفة المستشار الخاص لشؤون أفريقيا ووظيفة من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى) وإعادة برمجة الموارد ذات الصلة على نحو يعزز المكتب.

١٢ - وتلاحظ اللجنة أيضا التعديلات المقترح إدخالها على تقسيم العمل بين إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية ومكتب الممثل السامي ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية فيما يتعلق بالأنشطة التي تضطلع بها تلك الكيانات لدعم أقل البلدان نموا، والبلدان النامية غير الساحلية، والدول الجزرية الصغيرة النامية. وعلى وجه الخصوص، عيّن الأمين العام أيضا الممثل السامي لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية للعمل باعتباره الممثل الخاص لدى مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، واضعا تحت إشرافه مكتب الاتصال التابع لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية في نيويورك، ومنسقا لجميع المسائل الاقتصادية والاجتماعية المتعلقة بأفريقيا في مقر الأمم المتحدة. وإضافة إلى ذلك، قرر الأمين العام أن يعير مؤقتا وظيفة نائب الأمين العام لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (أمين عام مساعد) إلى مكتب الأمم المتحدة في جنيف.

١٣ - وتشير اللجنة إلى أن تنمية أفريقيا هي واحدة من المهام ذات الأولوية التي صدر بها تكليف من الجمعية العامة. وفي هذا الصدد، أنشأت الجمعية العامة مكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا باعتباره الجهة التي تتولى الدعوة على الصعيد العالمي إلى الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا والهيئة التي تدعمها (انظر قراري الجمعية العامة ٥٧/٧ و ٥٧/٣٠٠). وتذكِّر اللجنة أيضا بأن الجمعية العامة أكدت في مؤتمر قمة الألفية وفي مؤتمر القمة العالمي

لعام ٢٠٠٥ التزامها بتلبية الاحتياجات الخاصة لأفريقيا على نحو فعال، وبوضع القارة الأفريقية على طريق تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، لتمكينها من الاندماج في مسيرة الاقتصاد العالمي (انظر قراري الجمعية ٢/٥٥، الفقرتين ٢٧ و ٢٨؛ و١/٦٠، الفقرة ٦٨). وفي عدة مناسبات، طلبت الجمعية العامة أيضا إلى الأمين العام أن يعزز مكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا (انظر قراري الجمعية ٢٢٢/٦٠، الفقرة ٣٣؛ و ٢٢٩/٦١، الفقرة ٣٠). وتذكِّر اللجنة كذلك بأن الجمعية دعت الأمين العام بصورة متكررة إلى ملء وظيفة المستشار الخاص لشؤون أفريقيا كمسألة ذات أولوية (انظر قراري الجمعية ١٧٩/٦٢، الفقرة ٣٥؛ و ٢٣٦/٦٢، الفقرة ٨٣). وعملا على تقييم التقدم المحرز حتى الآن في تلبية الاحتياجات الخاصة لأفريقيا، تشير اللجنة إلى أن الجمعية العامة قررت في قرارها ٢٤٢/٦٢ أن تدعو إلى عقد اجتماع رفيع المستوى في ٢٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨.

١٤ - وتذكِّر اللجنة الاستشارية بأن الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي قد كلفا الممثل السامي لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية بمتابعة تنفيذ برامج العمل المعتمدة في بروكسل وألماتي وبربادوس، وكذلك استراتيجية موريشيوس لمواصلة تنفيذ برنامج العمل للتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية، لتلبية الاحتياجات الخاصة لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، وكذلك البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية.

١٥ - تنوّه اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية إلى أن التغييرات التنظيمية المقترح إجراؤها في مكتب الممثل السامي لأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، ومكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا لا تتماشى مع القرارات التي اتخذتها الجمعية العامة بهذا الشأن. ومبادرة الأمين العام، كما عرضها في التقرير، لا تقدم من التحليل والأساس المنطقي ما يدعم ضرورة إعادة تنظيم هذه المجموعة من الولايات والمهام المتفرقة. وتخشى اللجنة أن تقوض مبادرة الأمين العام الاهتمام الرفيع المستوى المكرس الضروري لضمان القدر الملائم من جهود الدعوة وحشد الدعم الدولي اللازم لتلبية الحاجات الخاصة لهذه المجموعات من الدول الأعضاء.

١٦ - وفيما يتعلق بوظيفة الأمين العام المساعد للأونكتاد، تذكّر اللجنة الاستشارية بأن الجمعية العامة، في قرارها ٢٣٦/٦٢ (الفقرة ٨٤)، أحاطت علما مع القلق الشديد بقرار الأمين العام إعارة وظيفة الأمين العام المساعد المخصصة للأونكتاد بشكل مؤقت إلى مكتب الأمم المتحدة في جنيف وبما لذلك من آثار سلبية على تنفيذ البرنامج، وأنها طلبت إلى الأمين العام إعادة الوظيفة إلى هذا البرنامج واتخاذ تدابير عاجلة لملء الوظيفة

على سبيل الأولوية. وقد طلبت اللجنة معلومات عن حالة تنفيذ ما طلبته الجمعية العامة، لكنها لم تتلق أي معلومات بهذا الشأن. وبالتالي تطلب اللجنة توفير هذه المعلومات للجمعية العامة عند نظرها في هذا التقرير.

١٧ - **وقد اهتدت اللجنة الاستشارية، عند نظرها في مقترحات الأمين العام في إطار الأبواب ذات الصلة من الميزانية البرنامجية، بالولايات التي حددتها الجمعية العامة، وأخذت في الحسبان تعليقاتها وملاحظاتها الواردة أعلاه.**

ثانيا - التقديرات المنقحة المقترحة المتعلقة بالميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩

ألف - لمحة عامة

١٨ - تتطلب مقترحات الأمين العام موارد إضافية متعلقة بالوظائف وغير متعلقة بالوظائف يصل مجموعها إلى مبلغ إجماليه ٠٠٠ ٥٧١ ٢٥ دولار من دولارات الولايات المتحدة (صافيه ٣٠٠ ٢٢٤ ٢٣ دولار) لفترة ١٨ شهرا من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٨ إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، وتتوزع على ١٢ بابا من أبواب الميزانية كما يلي: الباب ٩ (الشؤون الاقتصادية والاجتماعية)؛ والباب ١٠ (أقل البلدان نموا، والبلدان غير الساحلية النامية، والبلدان الجزرية الصغيرة النامية)؛ والباب ١١ (دعم الأمم المتحدة للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا)؛ والباب ١٢ (التجارة والتنمية)؛ والباب ١٧ (التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أفريقيا)؛ والباب ١٨ (التنمية الاقتصادية والاجتماعية في آسيا والمحيط الهادئ)؛ والباب ١٩ (التنمية الاقتصادية في أوروبا)؛ والباب ٢٠ (التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي)؛ والباب ٢١ (التنمية الاقتصادية والاجتماعية في غرب آسيا)؛ والباب ٢٨ دال (مكتب خدمات الدعم المركزية)؛ والباب ٢٨ هاء (الإدارة، جنيف)؛ والباب ٣٥ (الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين). وتلاحظ اللجنة أن تقديرات الموارد للوظائف الجديدة قد وضعت على أساس معدل شغور نسبته ٥٠ في المائة للموظفين من الفئة الفنية و ٣٥ في المائة لموظفي فئة الخدمات العامة والموظفين الفنيين الوطنيين، بحسب الإجراءات المتبعة. وبالتالي فإن التكاليف الإجمالية لمقترحات الأمين العام ستبلغ ٥٠٠ ٤٧٢ ٥٢ دولار من دولارات الولايات المتحدة. ويقدم الجدول ٢ ملخصا للآثار المترتبة على مقترحات الأمين العام. ويرد في المرفق الثالث توزيع للموارد المقترحة بحسب أبواب الميزانية.

الجدول ٢

ملخص الآثار المترتبة من حيث الموارد على مقترحات الأمين العام بشأن الوظائف

الوظائف	المجموع	الرتبة
الوظائف الحالية	٣ ٦٢٦	١ ٥٩١ وظيفة من الفئة الفنية، و ٩٦٤ وظيفة من فئة الخدمات العامة و ١ ٠٧١ وظيفة من فئات أخرى:
		٩ وكيل أمين عام، ٥ أمين عام مساعد، ٢٧ مد-٢، ١٢١ مد-١، ٢٩٣ ف-٥، ٨٧٩ ف-٤/٣، ٢٥٧ ف-٢/١، ٨٩ خدمات عامة (الرتبة الرئيسية)، ٨٧٥ خدمات عامة (الرتب الأخرى)، ٤ موظفين فنيين وطنيين، ٩٦٤ من الرتبة المحلية، ٣ خدمة ميدانية، ١٠٠ عقود مؤقتة
الوظائف الجديدة المطلوبة	١٥٢	١٠٨ وظائف من الفئة الفنية، و ٣ وظائف من فئة الخدمات العامة و ٣٩ وظيفة من فئات أخرى:
		٥ مد-١، ٢٣ ف-٥، ٤٤ ف-٤، ٣٢ ف-٣، ٥ ف-٢/١، ٤ خدمات عامة (الرتب الأخرى)، ٢٢ موظفا فنيا وطنيا، ١٧ من الرتبة المحلية
الوظائف المقترح إلغاؤها	٢	١ وكيل أمين عام، ١ الرتب الأخرى

الموارد	(بدولارات الولايات المتحدة)
الموارد الموافق عليها للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩[أ]	٥٠٠ ٢٥٨ ٥٣٥ ١[أ]
الموارد الإضافية	٠٠٠ ٥٧١ ٢٥
الأثر المتأخر للوظائف	٥٠٠ ٩٠١ ٢٦
التكاليف الإجمالية لفترة السنتين	٥٠٠ ٤٧٢ ٥٢

(أ) يشمل مجموع الموارد الموافق عليها لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩ للأبواب ٩ و ١٠ و ١١ و ١٢ و ١٧ و ١٨ و ١٩ و ٢٠ و ٢١ و ٢٨ دال و ٢٨ هاء و ٣٥.

١٩ - تعكس الموارد غير المتعلقة بالوظائف البالغ مجموعها ٧٠٠ ٧٢٩ ٩ دولار من دولارات الولايات المتحدة زيادة نسبتها ١,٣ في المائة عن الموارد الموافق عليها للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩. ويبين الجدول ٣ توزيع الموارد غير المتعلقة بالوظائف بحسب وجه الإنفاق.

الجدول ٣

الموارد غير المتعلقة بالوظائف بحسب وجه الإنفاق

وجه الإنفاق	الاعتماد الأولي للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩[أ]	التغير	التقديرات المنقحة للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩[أ]	النسبة المئوية
تكاليف الموظفين الأخرى	١٦ ٦٩٩ ٠٠٠	٤٤٦ ٩٠٠	١٧ ١٤٥ ٩٠٠	٢,٧
الاستشاريون والخبراء	١٥ ٧٧٦ ١٠٠	١ ٨٠٤ ٠٠٠	١٧ ٥٨٠ ١٠٠	١١,٤
سفر الممثلين	٣ ١١٥ ١٠٠	–	٣ ١١٥ ١٠٠	٠,٠
سفر الموظفين	١١ ٣٤٠ ٧٠٠	١ ٠٤٨ ٨٠٠	١٢ ٣٨٩ ٥٠٠	٩,٢
الخدمات التعاقدية	٣٨ ٤٨٨ ٢٠٠	٢١٢ ٦٠٠	٣٨ ٧٠٠ ٨٠٠	٠,٦
مصروفات التشغيل العامة	١٧٠ ٢٣١ ٢٠٠	٢ ٤٩١ ٣٠٠	١٧٢ ٧٢٢ ٥٠٠	١,٥
الضيافة	٢٣٩ ٥٠٠	–	٢٣٩ ٥٠٠	٠,٠
اللوازم والمواد	١٣ ١٣٦ ٨٠٠	١٥٦ ٧٠٠	١٣ ٢٩٣ ٥٠٠	١,٢
الأثاث والمعدات	١٧ ٩٧٩ ١٠٠	١ ٢٢٢ ٧٠٠	١٩ ٢٠١ ٨٠٠	٦,٨
المنح والمساهمات	٩ ٦٨٥ ٨٠٠	–	٩ ٦٨٥ ٨٠٠	٠,٠
نفقات أخرى	٤٦١ ٣٦٦ ٠٠٠	٢ ٣٤٦ ٧٠٠	٤٦٣ ٧١٢ ٧٠٠	٠,٥
المجموع	**٧٥٨ ٠٥٧ ٥٠٠**	**٩ ٧٢٩ ٧٠٠**	**٧٦٧ ٧٨٧ ٢٠٠**	**١,٣**

(أ) يشمل مجموع الموارد الموافق عليها لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩ للأبواب ٩ و ١٠ و ١١ و ١٢ و ١٧ و ١٨ و ١٩ و ٢٠ و ٢١ و ٢٨ دال و ٢٨ هاء و ٣٥.

٢٠ - تستند التقديرات الواردة أعلاه إلى افتراض أن الوظائف الجديدة المقترحة ستسري اعتبارا من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٨. ولكن، كما ذكر أعلاه لن تستعرض الجمعية العامة مقترحات الأمين العام قبل انعقاد الجزء الرئيسي من دورتها الثالثة والستين. **لذا توصي اللجنة بتعديل الأساس المستند إليه في حساب تكاليف الوظائف الجديدة الموافق عليها، وما يتصل بها من الموارد غير المتعلقة بالوظائف، تبعا لذلك.**

٢١ - وتورد اللجنة في الفقرات أدناه تعليقات ذات طابع عام بشأن قضايا معينة مشتركة بين عدة أبواب.

تغير المناخ

٢٢ - يطلب الأمين العام ١٧ وظيفة كي يعالج شاغلوها المسائل المتعلقة بتغير المناخ، وذلك على النحو التالي: وظيفة واحدة برتبة ف-٥ و ٥ وظائف برتبة ف-٤ ووظيفة واحدة برتبة ف-٣ في إطار الباب ٩؛ ووظيفة واحدة برتبة مد-١ ووظيفة واحدة برتبة ف-٤ في إطار الباب ١٢، ووظيفة واحدة برتبة ف-٤ في إطار الباب ١٩، ووظيفة واحدة برتبة ف-٥ ووظيفتان برتبة ف-٣ ووظيفة واحدة برتبة ف-٢ في إطار الباب ٢٠، ووظيفة واحدة برتبة ف-٤ في إطار الباب ٢١. وقد طلبت اللجنة إيضاحات بشأن الدور الذي تقوم به إدارات الأمانة العامة للأمم المتحدة في هذا الصدد، مقارنة بدور الوكالات المتخصصة وغيرها من الكيانات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة التي تعالج مسائل البيئة والمناخ. وقد أُعلمت اللجنة بأن تقرير الأمين العام هذا يعالج الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية لتغير المناخ، وهي مسائل من صُلب الولايات المتعلقة بالتنمية المستدامة. وأُعلمت اللجنة أيضا، عند الاستفسار، بأن هذا العمل ليس تكرارا لعمل أي من أجزاء منظومة الأمم المتحدة، من قبيل أمانة اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغيّر المناخ، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، والفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. فهذه الكيانات تعالج جوانب مختلفة من المسألة، تشمل الجوانب العلمية والعملية التفاوضية العالمية والأثر البيئي لتغير المناخ، وكذلك مسائل أخرى تتعلق بالمساعدة التقنية على المستوى القطري وزيادة التمويل للتخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه.

٢٣ - تدرك اللجنة الطابع العالمي والشامل للمسائل المتعلقة بتغير المناخ. لكنها ترى أن هناك حاجة لضمان الاتساق في معالجة هذه المسألة على نطاق الأمانة العامة وعلى نطاق المنظومة. وبناء على ذلك توصي اللجنة بأن يُطلب إلى الأمين العام تقديم تفاصيل عن آليات التنسيق التي تضمن اتباع نهج متسق في الاضطلاع بالولايات المتعلقة بتغير المناخ وتنفيذها، على نطاق الأمانة العامة وعلى نطاق منظومة الأمم المتحدة، في سياق الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١.

إدارة المعارف

٢٤ - يُقترح تخصيص موارد لإدارة المعارف تحت أبواب عدة من أبواب الميزانية بغرض أداء مهام متنوعة، من قبيل صياغة استراتيجية لإدارة المعارف، أو دعم شبكات المعرفة، أو إنشاء جماعات من الممارسين، أو نشر المعلومات. وتدرك اللجنة أن هناك أدوات جديدة (نظام إدارة المحتوى في المؤسسة) يجري تنفيذها حاليا بغرض تسهيل إدارة المعارف، أساسا من أجل المجالات الفنية لعمل المنظمة. ووفقا لما أشار إليه تقرير الأمين العام عن استراتيجية

تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الأمانة العامة، يهدف برنامج الأمانة العامة لإدارة المعارف إلى توفير السياسات المؤاتية وآليات العمل والمعايير والأدوات التكنولوجية اللازمة للقيام بأنشطة إدارة المعارف، في حين توفر الإدارات والمكاتب المحتوى الفني وتملكه (انظر A/62/793، الفقرتين ٢٠ و ٥٦). **وتعتقد اللجنة أن من الضروري إيجاد وسائل أكثر فعالية لجمع المعلومات وتعميمها، وأنه لا ينبغي افتراض أن توافر قدرة إضافية شرط ضمني لاستخدام التكنولوجيا الجديدة. وتشدد اللجنة على الحاجة إلى تحديد واضح لما تستتبعه إدارة المعارف، وضمان اتساق معايير وأدوات إدارة المعارف على نطاق المنظمة.**

الإحصاءات

٢٥ - يُقترح تعزيز المهام الإحصائية في عدة أبواب. وتلاحظ اللجنة أن مقترحات الأمين العام تأخذ في الاعتبار قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٢٠٠٦/٦، الذي أكد فيه المجلس أن عدم بذل مجهود منسق لتعزيز وإدامة القدرات الإحصائية في العديد من البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحله انتقالية يؤدي إلى تقويض الرصد الفعال للتقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف الإنمائية الوطنية وكذلك الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية. وأهاب المجلس بمنظومة الأمم المتحدة، ومن ضمنها شعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة واللجان الإقليمية والوكالات الدولية، أن تدعم الجهود الوطنية المبذولة في بناء القدرة الإحصائية الوطنية وتعزيزها، وخاصة قدرة البلدان النامية (انظر A/62/708، الفقرة ١٠٠).

٢٦ - **تذكّر اللجنة بأن دعم النظام الإحصائي العالمي هو أحد مجالات عمل إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية الرئيسية الأربعة (انظر A/62/7، الفقرة رابعا - ٧). وتشدد على أن التعاون بين إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية وهيئات أخرى تابعة للأمانة العامة، من قبيل الأونكتاد واللجان الإقليمية، وكذلك الكيانات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة، سيمكّن المنظمة من الاستجابة لطلبات الدول الأعضاء على نحو أكثر فعالية، واستخدام القدرة المتاحة على نحو أكثر كفاءة.**

٢٧ - **وتوصي اللجنة بأن يُطلب إلى الأمين العام أن يعرض في سياق الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١ ترتيبات التنسيق في مجال الإحصاءات، داخل الأمانة العامة ومع الكيانات الخارجية. وينبغي للأمين العام أن يتوسع في شرحه للوسائل التي تمكّن إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية من أداء دورها المركزي كاملا وتوفير التوجيه للمنظمة في مجال العمل هذا.**

باء – التقديرات المنقحة حسب الأبواب

الباب ٩

الشؤون الاقتصادية والاجتماعية

الجدول ٤

ملخص الاحتياجات في إطار الباب ٩، الشؤون الاقتصادية والاجتماعية

الوظائف	العدد	الرتبة
الوظائف الحالية	٥٣٧	١ وكيل أمين عام، ٣ أمين عام مساعد، ١٠ مد-٢، ٣٤ مد-١، ٦٦ ف-٥، ٨٨ ف-٤، ٦٦ ف-٣، ٤٨ ف-٢/١، ٣٣ خدمات عامة (الرتبة الرئيسية)، ١٨٨ خدمات عامة (الرتب الأخرى
الوظائف الجديدة المقترحة	٣٣	٧ ف-٥، ٢٠ ف-٤، ٦ ف-٣
مجموع الوظائف المقترحة	٥٧٠	١ وكيل أمين عام، ٣ أمين عام مساعد، ١٠ مد-٢، ٣٤ مد-١، ٧٣ ف-٥، ١٠٨ ف-٤، ٧٢ ف-٣، ٤٨ ف-٢/١، ٣٣ خدمات عامة (الرتبة الرئيسية)، ١٨٨ خدمات عامة (الرتب الأخرى)

الموارد	بدولارات الولايات المتحدة
الاعتماد الأولي للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩	١٥٨ ٣٨٤ ٨٠٠
الموارد الإضافية	٥ ٤٦٤ ٧٠٠ (منه ٤٥٠ ٠٠٠ دولار للاستشاريين و ١٣٧ ٧٠٠ دولار لسفر الموظفين)
التقديرات المنقحة	١٦٣ ٨٤٩ ٥٠٠

٢٨ - يرد في الفقرة ٤٩ من تقرير الأمين العام موجز للاقتراحات الخاصة بإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية.

التوجيه التنفيذي والإدارة

٢٩ - يشير الأمين العام إلى الحاجة إلى تعزيز قدرة التخطيط الاستراتيجي في الميدان الاقتصادي والاجتماعي بغرض مساعدة كيانات اللجنة التنفيذية للشؤون الاقتصادية والاجتماعية على بناء علاقات تعاون وشراكات أقوى. ويُقترح إنشاء وحدة للتخطيط الاستراتيجي في مكتب وكيل الأمين العام لتقدم له الدعم في تنسيق الأنشطة المتعلقة بالمسائل الشاملة الرئيسية على نطاق الإدارة، وذلك من خلال إنشاء خمس وظائف على النحو التالي:

(أ) موظف برامج أقدم برتبة ف-٥، ليعمل شاغلها أمينا للجنة التنفيذية للشؤون الاقتصادية والاجتماعية، وليقدم الدعم الفني للأمين العام المساعد باعتباره منظما لاجتماعات اللجنة التنفيذية؛

(ب) موظف برامج أقدم برتبة ف-٥ لينسق ويقود عمل الإدارة ويعزز قدرتها في مجال تغير المناخ؛

(ج) موظف برامج أقدم برتبة ف-٥ لينسق عمل الإدارة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية والاستراتيجيات الإنمائية الوطنية؛

(د) موظف برامج أقدم برتبة ف-٥ لينسق عمل الإدارة بشأن العلاقة بين التنمية ومنع النزاعات وبناء السلام وإعادة البناء بعد انتهاء النزاعات؛

(هـ) موظف برامج برتبة ف-٤ ليقدم الدعم الفني المباشر لوكيل الأمين العام وللأمناء العامين المساعدين فيما يتعلق بأنشطة صياغة السياسات الأساسية وعمليات الإدارة العليا للأمم المتحدة، وليعمل أيضا كمنسق للجنة السياسات التابعة للإدارة.

٣٠ - وفيما يتعلق باقتراح إنشاء وظيفة برتبة ف-٥ لأمين اللجنة التنفيذية للشؤون الاقتصادية والاجتماعية، أُعلمت اللجنة الاستشارية بأنه لا توجد لدى اللجنة التنفيذية المذكورة قدرة للدعم. **وترى اللجنة أن وظائف موظفي البرامج الثلاث من الرتبة ف-٥ المقترحة لوحدة التخطيط الاستراتيجي ينبغي أن توفر قدرة كافية لدعم وكيل الأمين العام. ولذا توصي بالقيام بمهام أمين اللجنة التنفيذية للشؤون الاقتصادية والاجتماعية من خلال وظيفة برتبة ف-٤ من فئة المساعدة العامة المؤقتة لمدة ١٢ شهرا. وتوصي كذلك بأن يُطلب إلى الأمين العام أن يبين أثر هذه المهمة على تحسين التنسيق، وأن يبرر، عند الضرورة الاحتياجات المستمرة لهذه الوظيفة في سياق الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١.**

٣١ - وتشير اللجنة إلى أن الجمعية العامة أقرت، في قرارها ٥٧/٣٠٠، الإجراء ١٧ الوارد في تقرير الأمين العام عن (تعزيز الأمم المتحدة: برنامج لإجراء المزيد من التغييرات (A/57/387)، الذي اقتُرح فيه إنشاء وحدة لتخطيط السياسات في إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية. وقد طلبت اللجنة توضيحات لسبب عدم إنشاء الوحدة حتى الآن. وأحيطت علما بأن الإدارة حاولت أداء مهام التخطيط الاستراتيجي في إطار الموارد الموجودة لديها ولكن ثبت أن هذا ليس ممكنا. **وبالنظر إلى الدور الرئيسي للإدارة في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي واتساع نطاق مجالات المواضيع التي تعنى بها ومسؤولياتها، تقر اللجنة بالحاجة إلى تعزيز مهمتي الإدارة والتخطيط الاستراتيجي اللتين تضطلع بهما الإدارة وتوصي**

بالموافقة على الوظائف الأربع (٣ برتبة ف-٥ وواحدة برتبة ف-٤) المقترحة لوحدة تخطيط السياسات.

البرنامج الفرعي ١

دعم وتنسيق المجلس الاقتصادي والاجتماعي

٣٢ - بموجب الفقرة ١٥٥ من الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي (قرار الجمعية العامة ١/٦٠)، أضافت الجمعية العامة مسؤوليات جديدة إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي، منها الاستعراضات الوزارية السنوية لتنفيذ التزامات ونتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة ومنتدى رفيع المستوى للتعاون الإنمائي يعقد كل سنتين. ويقترح الأمين العام ثلاث وظائف إضافية لتعزيز قدرة مكتب دعم وتنسيق المجلس الاقتصادي والاجتماعي بوجه عام على تلبية هذه المطالب الجديدة ولدعم المجلس على نحو أفضل:

(أ) موظف برامج واحد برتبة ف-٤ في فرع تنسيق السياسات لينسق إعداد التقارير التحليلية والتقييمات والتقديرات العالمية للتقدم المحرز من أجل الاستعراضات الوزارية السنوية؛

(ب) موظف برامج واحد برتبة ف-٤ في فرع سياسات التعاون الإنمائي ليوجه الأعمال التحضيرية للتحليل الإحصائي الشامل لتمويل الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة وكذلك التحليل الإحصائي الذي يرد في التقرير التحليلي الذي يُعد من أجل منتدى التعاون الإنمائي؛

(ج) موظف برامج برتبة ف-٤ في فرع سياسات التعاون الإنمائي لينسق الأعمال التحضيرية التحليلية، وكذلك عملية إدارة محتوى الموقع الشبكي المخصص لمنتدى التعاون الإنمائي.

وتوصي اللجنة بالموافقة على الوظائف المقترحة في إطار البرنامج الفرعي ١.

البرنامج الفرعي ٢

القضايا الجنسانية والنهوض بالمرأة

٣٣ - يقترح الأمين العام إنشاء خمس وظائف إضافية في مكتب المستشارة الخاصة للقضايا الجنسانية لتعزيز القدرة على إنجاز الأنشطة المقررة فيما يتصل برصد تنفيذ قرار مجلس الأمن

١٣٢٥ (٢٠٠٠) بشأن المرأة والسلام والأمن، ولتلبية الطلب المتزايد على المشورة بشأن تعميم المنظور الجنساني، وذلك على النحو التالي:

(أ) موظف شؤون اجتماعية واحد برتبة ف-٤ وموظف شؤون اجتماعية واحد برتبة ف-٣ ليدعما المستشارة الخاصة للقضايا الجنسانية والنهوض بالمرأة فيما يتعلق بقضايا تعميم المنظور الجنساني؛

(ب) موظف شؤون اجتماعية واحد أقدم برتبة ف-٥ في مجال المرأة والسلام والأمن ليعمل كقائد للبرنامج مسؤول عن رصد تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٥٢ (٢٠٠٠)؛

(ج) موظف شؤون اجتماعية واحد برتبة ف-٤ في مجال المرأة والسلام والأمن ليعد مواد تحليلية ويبقى على الاتصال والشراكات مع كيانات الأمم المتحدة، والمنظمات الإقليمية، ورابطات المجتمع المدني والرابطات النسائية، ويرصد التنفيذ الوطني لقرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠)؛

(د) موظف شؤون اجتماعية واحد برتبة ف-٤ ليدعم عمل منسقة شؤون المرأة.

٣٤ - تُقترح وظيفتان إضافيتان في شعبة النهوض بالمرأة لتعزيز القدرة على إنجاز الأنشطة المقررة، بما في ذلك إعداد منشورات ومواد تقنية إضافية وكذلك موارد أخرى في مجال العنف ضد المرأة ومجال المرأة في التنمية، وذلك على النحو التالي:

(أ) موظف شؤون اقتصادية واحد برتبة ف-٤، ليجري بحوثا وتحليلات في قسم التحليل الجنساني في مجال المرأة والتنمية؛

(ب) موظف شؤون اجتماعية واحد برتبة ف-٣ ليعزز القدرة التحليلية لقسم حقوق المرأة في مجال العنف ضد المرأة.

٣٥ - وكما أوضح الأمين العام في تقريره، هذا البرنامج الفرعي يعززه مكتب المستشارة الخاصة للقضايا الجنسانية والنهوض بالمرأة وشعبة النهوض بالمرأة. وقد طلبت اللجنة توضيحا للحاجة إلى كيانين مستقلين في إطار هذا البرنامج الفرعي ولأدوارهما ومسؤولياتهما. وأحيطت علما، عند استفسارها، بأن شعبة النهوض بالمرأة هي وحدة الأمانة العامة التي تقدم الخدمات الفنية للجنة المعنية بوضع المرأة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، والجمعية العامة بشأن القضايا المتعلقة بالمساواة بين الجنسين والنهوض بالمرأة. وقد أنشأ الأمين العام مكتب المستشارة الخاصة للقضايا الجنسانية والنهوض بالمرأة استجابة لطلبات من الدول الأعضاء وردت في منهاج عمل بيجين تدعو إلى تولي المسؤولية عن تنسيق السياسات داخل الأمم

المتحدة لتنفيذ منهاج العمل ولتعميم منظور جنساني على نطاق المنظومة في جميع أنشطة الأمم المتحدة، مع مراعاة ولايات الهيئات المعنية.

٣٦ - وترى اللجنة أن تقسيم المسؤولية عن البرنامج الفرعي بين المستشارة الخاصة للقضايا الجنسانية وشعبة النهوض بالمرأة يفتقر إلى الوضوح ولا يوفر قيادة واضحة. وعلاوة على ذلك، يبدو أن مكتب المستشارة الخاصة للقضايا الجنسانية والنهوض بالمرأة وشعبة النهوض بالمرأة ربما كانا يعالجان قضايا متداخلة. وتتشكك اللجنة فيما إذا كان المقصود بالهيكل التنظيمي هو تحقيق الحد الأمثل لكفاءة استخدام ملاك الوظائف الموجود حاليا لدى المكتب المكون من ٣٧ وظيفة (١ برتبة أمين عام مساعد، و ١ برتبة مد-٢، و ٣ برتبة مد-١، و ٥ برتبة ف-٥، و ٥ برتبة ف-٤، و ٣ برتبة ف-٣، و ٥ برتبة ف-٢/١، و ١٤ من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى)). وهي ترى أن أثر أنشطة البرنامج الفرعي يمكن تعزيزه عن طريق اتباع نهج أكثر تركيزا واتساقا، وأن ثمة حاجة إلى استعراض ترتيباته التنظيمية وترشيدها. وتوصي اللجنة بأن يُطلب إلى الأمين العام أن يجرى هذا الاستعراض ويقدم مقترحات مبررة تماما لهيكل جديد في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١. وتوصي اللجنة، انتظارا لنتيجة الاستعراض، بعدم الموافقة على الوظائف المقترحة في إطار البرنامج الفرعي ٢، باستثناء وظيفة واحدة لموظف شؤون اجتماعية برتبة ف-٤ لتعميم المنظور الجنساني ووظيفة واحدة لموظف شؤون اجتماعية برتبة ف-٤ في مجال المرأة والسلام والأمن في مكتب المستشارة الخاصة للقضايا الجنسانية والنهوض بالمرأة، ووظيفة واحدة لموظف شؤون اجتماعية برتبة ف-٣، في مجال العنف ضد المرأة، في شعبة النهوض بالمرأة.

البرنامج الفرعي ٣

السياسة الاجتماعية والتنمية

٣٧ - يُقترح تعزيز أمانة منتدى الأمم المتحدة الدائم لقضايا الشعوب الأصلية كي تقدم دعما أكثر فعالية وكفاءة لتنفيذ ورصد توصيات المنتدى الدائم وخطة التنمية المتفق عليها دوليا، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية. ويُقترح إنشاء وظيفة لموظف شؤون اجتماعية واحد برتبة ف-٤ ليقوم بالأنشطة المتعلقة بالتعاون التقني وإذكاء الوعي، فضلا عن إعداد ورقات تحليلية وتنسيق تقديم المعلومات من الدول الأعضاء. **وتوصي اللجنة بالموافقة على هذا الاقتراح.**

البرنامج الفرعي ٤

التنمية المستدامة

٣٨ - يقترح الأمين العام تعزيز قدرة المنظمة على الاستجابة لاحتياجات الدول الأعضاء فيما يتعلق برصد التقدم المحرز في تحقيق الأهداف والغايات المتفق عليها دوليا في مجالات تغير المناخ، واستراتيجية موريشيوس، وخطة جوهانسبرغ للتنفيذ، وسد الثغرات في الإطار ذي السنوات العشر للبرامج المتعلقة بأنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة. وتوفر الاحتياجات الإضافية المطلوبة أربعة موظفين إضافيين على النحو التالي:

(أ) موظف واحد لشؤون التنمية المستدامة برتبة ف-٤ في فرع الطاقة والنقل ليستحدث الأدوات والقدرة التحليلية في مجال تكنولوجيات الطاقة الأنظف والخيارات والتدابير السياساتية من أجل البلدان النامية، ولينسق العمل المتعلق بتغير المناخ، داخل شعبة التنمية المستدامة ومع كيانات الأمم المتحدة الأخرى على حد سواء، تجنبا للازدواجية وضمانا للاتساق في إنجاز البرامج؛

(ب) موظف واحد لشؤون التنمية المستدامة برتبة ف-٣ في فرع الطاقة والنقل ليستحدث القدرة/المنهجيات التحليلية لتقييم المخاطر والأضرار المتعلقة بتغير المناخ واستراتيجيات التكيف الملائمة، بما يشمل الدول الجزرية الصغيرة النامية؛

(ج) موظف واحد لشؤون التنمية المستدامة برتبة ف-٤ فرع المياه والموارد الطبيعية والدول الجزرية الصغيرة النامية من أجل تقديم الخدمات الاستشارية وجمع البيانات، وإجراء البحوث، وبناء القدرات، وتقديم الدعم في مجال تغير المناخ وأثره على التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية وإدارة البيانات القطرية والإقليمية لمناطق الدول الجزرية الصغيرة النامية الثلاث: المحيط الأطلسي والمحيط الهندي والبحر المتوسط وبحر الصين الجنوبي، والبحر الكاريبي، والمحيط الهادئ؛

(د) موظف واحد لشؤون التنمية المستدامة برتبة ف-٤ في فرع تكامل السياسات وتحليلها ليوفر دعما للعمل التحليلي ولصياغة السياسات في هذه المرحلة من عملية مراكش بشأن أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة.

وتوصي اللجنة بالموافقة على المقترحات المتعلقة بالبرنامج الفرعي ٤.

البرنامج الفرعي ٥

الإحصاءات

٣٩ - شعبة الإحصاءات بإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية هي مركز تنسيق النظام الإحصائي العالمي، بما يشمل تنسيق الأنشطة الإحصائية العالمية، وبرامج تنمية القدرات على الصعيد القطري، وإقامة قاعدة معارف عالمية للإحصاءات الرسمية. وتطلب الشعبة موارد إضافية لكي تستجيب للاحتياجات الجديدة إلى الخدمات الإحصائية، من قبيل وضع مؤشرات بشأن الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية وإنتاج إحصاءات عن تغير المناخ، فضلا عن الاحتياجات الجديدة إلى معلومات جغرافية. وتقترح أربع وظائف إضافية في مكتب المدير على النحو التالي:

(أ) إحصائي واحد برتبة ف-٤ ليدير ويطور برنامج الشعبة لتنسيق الأهداف الإنمائية للألفية؛

(ب) إحصائي واحد برتبة ف-٤ ليكون مسؤولا عن العمل التقني المتعلق بضمان جودة قواعد البيانات والمواقع الشبكية والبيانات الفوقية ومنصات قواعد البيانات الوطنية، وبضمان دقتها وحسن توقيتها؛

(ج) إحصائي واحد برتبة ف-٣ ليكون مسؤولا عن العمل المنهجي والتحليلي المتعلق بالأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية؛

(د) إحصائي واحد برتبة ف-٣ ليعمل على تحسين التعاون على الصعيدين الدولي والوطني بشأن الاحتياجات إلى بيانات مكانية وإعداد مبادئ توجيهية تقنية لوكالات الأمم المتحدة وللبلدان؛

وتقترح وظيفة إحصائي واحد برتبة ف-٤ في فرع إحصاءات البيئة والطاقة ليدير وينمي قدرة الرصد في مجال تغير المناخ، باعتباره مجالا مستجدا. **تقر اللجنة بأهمية تعزيز القدرات الإحصائية في إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بهدف ضمان الاتساق في منظومة الأمم المتحدة كلها، فضلا عن دعم الدول الأعضاء دعما فعالا (انظر الفقرتين ٢٦ و ٢٧ أعلاه) وتوصي لذلك بالموافقة على هذه المقترحات.**

البرنامج الفرعي ٦

السكان

٤٠ - يقدم هذا البرنامج الفرعي دعما لعدد من الأنشطة الجديدة، فيما يتعلق بالهجرة الدولية والتنمية وكذلك فيما يتعلق بوضع مؤشرات بشأن الأهداف الإنمائية للألفية. ومطلوب موارد إضافية من أجل البرنامج لزيادة قدرته على إعداد اتجاهات الهجرة الدولية، وتجميع معلومات لدعم القرارات السياساتية، وتقديم خدمات استشارية وخدمات دعم. وتُقترح وظيفة إضافية واحدة لموظف لشؤون السكان برتبة ف-٤ من أجل قسم الهجرة (A/62/708، الفقرات ١١٠-١١٢) لتعزيز قدرة القسم على التعامل مع حجم العمل المتزايد الخاص بهذا البرنامج الفرعي في مجال الهجرة الدولية والتنمية. وهذا يشمل، في جملة أمور، إجراء تقييمات للتقدم المحرز في تحقيق الأهداف والغايات المتفق عليها دوليا بشأن الهجرة الدولية والتنمية على النحو الصادر به تكليف بموجب قرار لجنة السكان والتنمية ٢/٢٠٠٦ وتعزيز الدعم المقدم لحوار الجمعية العامة الرفيع المستوى بشأن الهجرة الدولية والتنمية. **وتوصي اللجنة بالموافقة على هذا الاقتراح.**

البرنامج الفرعي ٧

السياسات العامة والتحليل في مجال التنمية

٤١ - شعبة السياسات العامة والتحليل في مجال التنمية هي الشعبة الرئيسية للبحوث في مجال التنمية في الأمانة العامة للأمم المتحدة ومعهود إليها بقيادة فرقة العمل المعنية بثغرة تحقيق الأهداف الإنمائية، المنشأة حديثا. ومطلوب موارد إضافية لتعزيز دور الشعبة فيما يتعلق برصد الأهداف الإنمائية للألفية وبناء القدرات دعما للاستراتيجيات الإنمائية الوطنية، فضلا عن معالجة المجالات الشاملة الجديدة من قبيل تغير المناخ، والتراعات، والإعمار بعد انتهاء التراعات. ويقترح الأمين العام وظيفتين إضافيتين على النحو التالي:

(أ) موظف شؤون اقتصادية واحد برتبة ف-٤ في مكتب المدير لتعزيز بناء القدرات عن طريق وضع وتحسين أطر النمذجة الكلية والجزئية وتكييفها حسب السياسات القطرية المحددة؛

(ب) موظف شؤون اقتصادية واحد برتبة ف-٤ في وحدة الرصد الاقتصادي العالمي ليعالج الثغرات الموجودة حاليا في قدرة الوحدة على تنفيذ وتعهد نظام منقح ومحدّث للنمذجة العالمية وليحلل قضايا السياسات العالمية.

توصي اللجنة بقبول تعيين موظف شؤون اقتصادية واحد (برتبة ف-٤) في وحدة الرصد الاقتصادي العالمي، على أساس المبررات المقدمة من الأمين العام. وبالنظر إلى القدرة الموجودة في شعبة السياسات العامة والتحليل في مجال التنمية (٢٧ وظيفة من الفئة الفنية: ١ مد-٢ و ٣ مد-١ و ٥ ف-٥ و ١٣ ف-٣/٤، و ٥ ف-١/٢)، ترى اللجنة أن هناك مجالا لإجراء تعديلات لتغطية مهام الوظيفة الأخرى المقترحة. وعلاوة على ذلك، ترى اللجنة أن اللجان الإقليمية والأونكتاد لديهما أيضا بعض القدرة على تغطية هذا المجال وتوصي ببذل جهود لتكثيف التعاون والتنسيق بين المكاتب المعنية. ولذا، توصي اللجنة بعدم الموافقة على تعيين موظف شؤون اقتصادية (برتبة ف-٤) في مكتب المدير.

البرنامج الفرعي ٨

الإدارة العامة وإدارة التنمية

٤٢ - تلاحظ اللجنة اقتراح نقل وظيفة واحدة برتبة ف-٤ إلى البرنامج الفرعي ٩، الإدارة المستدامة للغابات، في أعقاب إعادة تركيز عمل البرنامج الفرعي (انظر أيضا الفقرة ٤٣ أدناه).

البرنامج الفرعي ٩

التنمية المستدامة للغابات

٤٣ - يضطلع هذا البرنامج الفرعي بدور جديد بخصوص تسهيل تنفيذ قرار الجمعية العامة ٩٨/٦٢ المتعلق بالصك غير الملزم قانونا بشأن جميع أنواع الغابات، وكذلك برنامج العمل المتعدد السنوات لمنتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات للفترة ٢٠٠٧-٢٠١٥. ويُقترح إنشاء وظيفتين إضافيتين لأمانة منتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات على النحو التالي:

(أ) موظف أقدم واحد لشؤون الغابات برتبة ف-٥ ليتولى المسؤولية عن تنفيذ وتنسيق الأنشطة المتصلة بتنفيذ الصك غير الملزم قانونا بشأن جميع أنواع الغابات، فضلا عن تقديم خدمات لمكتب المنتدى، ويكون جهة الاتصال بخصوص أنشطة التعاون الثنائي مع الشراكة الحرجية الآسيوية، والمنظمة الدولية للأخشاب المدارية، والبنك الدولي، ومرفق البيئة العالمية؛

(ب) موظف واحد لشؤون الغابات برتبة ف-٤، وهي وظيفة يُقترح إنشاؤها عن طريق نقلها من البرنامج الفرعي ٨، وذلك ليدير وينسق الإسهامات دون الإقليمية والإقليمية في الدورات العادية للمنتدى.

وليس لدى اللجنة أي اعتراض على النقل الداخلي للوظيفة ذات الرتبة ف-٤ من البرنامج الفرعي ٨ من أجل موظف لشؤون الغابات (انظر الفقرة ٤٢ أعلاه). وهي توصي بالموافقة على الاقتراح الآخر المتعلق بالبرنامج الفرعي ٩ بشأن وظيفة موظف أقدم لشؤون الغابات برتبة ف-٥.

البرنامج الفرعي ١٠

تمويل التنمية

٤٤ - أخذ عبء العمل في إطار هذا البرنامج الفرعي في التزايد نتيجة للتطورات الجديدة فيما يتصل بمؤتمر المتابعة الدولي لتمويل التنمية المعني باستعراض تنفيذ توافق آراء مونتيري، المقرر عقده في الدوحة في نهاية تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨، فضلا عن ظهور مجالات مواضيعية فنية في تمويل التنمية وتوّسع نطاقها، والدعوات المتكررة من جانب الجمعية العامة إلى تعزيز فعالية عملية متابعة توافق آراء مونتيري. والمطلوب إتاحة موارد إضافية للاستجابة لهذا العبء الإضافي، وكذلك لزيادة قدرة المكتب على رصد وتقييم وتقديم توصيات الأمم المتحدة بشأن طائفة المبادرات الفعلية والمحتملة في مجال التمويل المبتكر. ويقترح إنشاء وظيفة واحدة برتبة ف-٤ لموظف شؤون اقتصادية في فرع تحليل وإعداد السياسات، ليعزز العمل في مجال إعداد التقارير التحليلية بشأن تنفيذ توافق آراء مونتيري من خلال إدراج تحليل المجالات الجديدة والناشئة في تمويل التنمية، ولا سيما مصادر التمويل المبتكرة، بما في ذلك التمويل المطلوب لمعالجة مسألة تغير المناخ. **وتوصي اللجنة بالموافقة على هذا الاقتراح.**

دعم البرامج

٤٥ - يُقترح إنشاء وحدة جديدة لإدارة برامج حساب التنمية لتعزيز التنفيذ الفعال للأنشطة البرنامجية الممولة من حساب التنمية. وتتضمن الفقرات ١٥٣ إلى ١٥٥ من تقرير الأمين العام (A/62/708) معلومات أساسية بشأن هذا الاقتراح. ويشير الأمين العام إلى أن الموارد الإضافية المقترحة المكرسة لأنشطة الإدارة والرقابة ستمكّن من إدخال تحسينات محددة في المجالات الثلاثة التالية: (أ) تعزيز الرصد والتقييم وتقدير الأثر؛ (ب) تعزيز تبادل المعلومات والشفافية (الموقع الشبكي والرسالة الإخبارية) لتيسير الإدارة والرقابة والاستفادة من الدروس؛ (ج) تعزيز التنسيق مع البرامج الأخرى المشاركة في بناء القدرات في سياق

جدول أعمال الأمم المتحدة للتنمية لاستكشاف نواحي التآزر المحتملة وتجنب ازدواجية الجهود. ويُقترح، لهذا الغرض، إنشاء الوظائف الإضافية التالية:

(أ) موظف برامج واحد أقدم برتبة ف-٥ ليرأس الوحدة؛

(ب) موظف تقييم برامج واحد برتبة ف-٤ ليقدم الدعم لحساب التنمية في مجال الرصد والتقييم.

توصي اللجنة بقبول المقترحات المتعلقة بدعم البرامج. وتوصي أيضا بأن يُطلب إلى الأمين العام إجراء تقييم شامل لأنشطة الوحدة وأثرها الفعلي على تنفيذ الأنشطة البرنامجية الممولة من حساب التنمية، وتقديم تقرير في هذا الشأن في إطار تقرير الأداء البرنامجي.

٤٦ - والوظائف الحالية في دائرة إدارة الاتصالات والمعلومات مركزة بشدة على المهام التقنية المتصلة بتكنولوجيا المعلومات وإدارة المعلومات. ويُقترح تعزيز دعم برنامج الاتصالات والمنشورات الخاص بالإدارة من أجل زيادة اتساقه وتكامله. ويُقترح إنشاء وظيفة إضافية لموظف شؤون اتصالات ومنشورات برتبة ف-٣ في دائرة إدارة الاتصالات والمعلومات، يكرس جهوده لتغطية أنشطة الاتصالات والإعلام والمنشورات لكل الشعب الفنية. **وتوصي اللجنة بعدم الموافقة على الوظيفة المقترحة لموظف شؤون اتصالات ومنشورات برتبة ف-٣ بالنظر إلى القدرة الموجودة حاليا في دائرة إدارة الاتصالات والمعلومات (١٠ وظائف: ١ م د-١؛ ١ ف-٥؛ ٢ ف-٤/٣؛ ٣ ف-٢/١؛ ٢ خدمات عامة (الرتبة الرئيسية؛ ١ خدمات عامة (الرتب الأخرى)).**

الباب ١٠

أقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية

الجدول ٥

ملخص الاحتياجات في إطار الباب ١٠، أقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية

الوظائف	العدد	الرتبة
الوظائف الحالية	١٥	١ وكيل أمين عام، ١ مد-٢، ١ مد-١، ٣ ف-٥، ٢ ف-٤، ٢ ف-٣، ١ ف-٢/١، ٤ خدمات عامة (الرتب الأخرى)
الوظائف الجديدة المقترحة	٥	٣ ف-٤، ١ ف-٣، ١ خدمات عامة (الرتب الأخرى)
مجموع الوظائف المقترحة	٢٠	١ وكيل أمين عام، ١ مد-٢، ١ مد-١، ٣ ف-٥، ٥ ف-٤، ٣ ف-٣، ١ ف-٢/١، ٥ خدمات عامة (الرتب الأخرى)
الموارد	(بدولارات الولايات المتحدة)	
الاعتماد الأولي	٤٤٠ ٤٠٠ ٥	
الموارد الإضافية	٦٣٠ ٧٠٠	

٤٧ - طلبت الجمعية العامة إلى الأمين العام، بموجب الفقرة ٧٨ من قرارها ٢٨٦/٦٢، تعبئة ما يكفي من الموارد المستمدة من جميع المصادر من أجل دعم الولايات المتصلة بمكتب الممثل السامي لأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية.

البرنامج الفرعي ١

أقل البلدان نموا

٤٨ - وحدة أقل البلدان نموا مسؤولة عن الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والبيئية للتنمية المستدامة في إطار برنامج عمل العقد لصالح أقل البلدان نمواً ٢٠٠١-٢٠١٠. ومطلوب إنشاء ثلاث وظائف إضافية لكفالة زيادة فعالية تنفيذ برنامج العمل وتعزيزه، وذلك على النحو التالي:

(أ) موظف برامج اقتصادية واحد برتبة ف-٤ لرصد تنفيذ برنامج عمل العقد لصالح أقل البلدان نمواً ٢٠٠١-٢٠١٠، وتقييم الأداء الاقتصادي والاجتماعي لهذه البلدان

على ضوء الأهداف الإنمائية الدولية التي يتضمنها برنامج العمل، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية، وإجراء بحوث وتحليلات بشأن الاتجاهات الإنمائية في أقل البلدان نموا؛

(ب) موظف شؤون اجتماعية واحد برتبة ف-٣ ليكون منسق تنفيذ برنامج العمل على الصعيد القطري، ويقدم الدعم لمراكز التنسيق الوطنية ويساند المنسقين المقيمين للأمم المتحدة في أقل البلدان نموا في تنفيذ برنامج العمل؛

(ج) موظف واحد من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى) ليتولى مسؤولية تحسين البيانات الإحصائية المستخدمة في رصد برنامج عمل بروكسل، وإعداد الجداول والمخططات والرسوم البيانية الإحصائية.

وتوصي اللجنة بالموافقة على المقترحات المتعلقة بالبرنامج الفرعي ١.

البرنامج الفرعي ٢

البلدان النامية غير الساحلية

٤٩ - باعتماد برنامج عمل ألماتي زادت مسؤوليات وحدة البلدان النامية غير الساحلية لتشمل الرصد والإبلاغ المنتظمين بشأن تنفيذ هذا البرنامج وتنسيق العملية التحضيرية لاستعراض برنامج العمل بعد انقضاء نصف المدة في عام ٢٠٠٨. ومطلوب إنشاء وظيفة واحدة إضافية لموظف برامج برتبة ف-٤، ليتولى مسؤولية وضع السياسات وتنسيقها ورصدها وتقديم تقارير بشأنها وتعبئة الدعم الدولي لصالح البلدان النامية غير الساحلية، مع التركيز بشكل خاص على تعزيز الترتيبات التعاونية وآليات التنسيق بين البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية على كل من الصعيد الثنائي ودون الإقليمي والدولي، بدعم من الجهات المانحة. **وتوصي اللجنة بالموافقة على هذا الاقتراح.**

البرنامج الفرعي ٣

الدول الجزرية الصغيرة النامية

٥٠ - تدعم وحدة الدول الجزرية الصغيرة النامية المتابعة المنسقة لبرنامج عمل بربادوس من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية واستراتيجية موريشيوس، وتقوم بأعمال الدعوة لصالح الدول الجزرية الصغيرة النامية. ويُقترح تعزيز قدرة الوحدة على دعم تنفيذ برنامج عمل بربادوس عن طريق إنشاء وظيفة واحدة برتبة ف-٤ لموظف برامج ليتولى رئاسة الوحدة ويكون المنسق في البرنامج الفرعي فيما يتعلق بكل المسائل المتصلة بالدول الجزرية الصغيرة النامية. **وتوصي اللجنة بالموافقة على هذا الاقتراح.**

الباب ١١

دعم الأمم المتحدة للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا

الجدول ٦

ملخص الاحتياجات في إطار الباب ١١، دعم الأمم المتحدة للشركة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا

الوظائف	العدد	الرتبة
الوظائف الحالية	٣٣	١ وكيل أمين عام، ١ مد-٢، ٢ مد-١، ٤ ف-٥، ٦ ف-٤، ٨ ف-٣، ١ خدمات عامة (الرتبة الرئيسية)، ٩ خدمات عامة (الرتب الأخرى)، ١ الرتبة المحلية
الوظائف الجديدة المقترحة	٥	٣ ف-٥، ١ ف-٤، ٢ ف-٣
النقل	١	نقل وظيفة واحدة برتبة ف-٤
الإلغاء	٢	١ وكيل أمين عام، ١ خدمات عامة (الرتب الأخرى)
مجموع الوظائف المقترحة	٣٦	١ مد-٢، ٢ مد-١، ٦ ف-٥، ٧ ف-٤، ١٠ ف-٣، ١ خدمات عامة (الرتبة الرئيسية)، ٨ خدمات عامة (الرتب الأخرى)، ١ الرتبة المحلية
الموارد	(بدولارات الولايات المتحدة)	
الاعتماد الأولي	٩٠٠ ٦٤١ ١١	
الموارد الإضافية	٩٠٠ ٣١٠ (يشمل ٠٠٠ ١٩١ دولار للاستشاريين و ٠٠٠ ٧٥ دولار لسفر الموظفين)	

البرنامج الفرعي ١

تنسيق الدعوة والدعم العالميين للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا

٥١ - تتمثل المهمة الموكلة إلى مكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا في الدعوة إلى دعم الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، على الصعيد العالمي، وأن يكون مركزا لتحليل السياسات وإعداد التقارير بشأن الاحتياجات الخاصة لأفريقيا. وبإعادة وضع مكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا ومكتب الممثل السامي لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية تحت نفس القيادة (انظر الفقرة ١١ أعلاه)، يُقترح تعزيز قدرات البرنامج الفرعي في مجال التحليل والتنسيق والدعوة وتعبئة الموارد، وإعادة تشكيل المكتب على النحو التالي:

(أ) إلغاء وظيفة وكيل الأمين العام الحالية ووظيفة واحدة من فئة الخدمات العامة (الرتبة الأخرى) في المكتب؛

(ب) نقل الوظيفة ف-٤ المتاحة حاليا في المكتب لإنشاء وظيفة إضافية لموظف سياسات وبحوث برتبة ف-٤؛

(ج) موظفان أقدمان (برتبة ف-٥) لمساعدة المكتب في النهوض بدوره باعتباره الجهة الداعية لعقد اجتماعات مجموعة الدعوة والاتصالات في إطار الاجتماع التشاوري الإقليمي، وإقامة اتصالات مع الاتحاد الأفريقي والنيباد واللجنة الاقتصادية لأفريقيا والشركاء الآخرين، والترويج للمكتب وإدارة الأنشطة الإعلامية، فضلا عن التنسيق مع كبار المسؤولين داخل الأمانة العامة للأمم المتحدة، وتقديم خدمات للهيئات الحكومية الدولية وفرق العمل الداخلية، وتقديم المشورة إلى الإدارة العليا بشأن المسائل المتصلة بالسياسات والتنظيم والإدارة؛

(د) موظفان اثنان للسياسات والبحوث (برتبة ف-٤) لوضع السياسات بشأن المسائل الخاصة بأفريقيا، ولا سيما ما يتصل منها بتغير المناخ، ولرصد أثر ترتيبات التجارة الحرة والتطورات الاقتصادية الأخرى التي تؤثر على أفريقيا، فضلا عن دراسة وتقييم الدور المتزايد لشركاء أفريقيا الجدد والناشئين في مجال التنمية؛

(هـ) موظفان اثنان للبرامج (برتبة ف-٣) لدعم المكتب في إجراء عملية الاستعراض الاستراتيجي لتقرير عام ١٩٩٨ عن أسباب النزاع، وذلك عبر تقديم المساعدة والتنسيق للمشاورات، وتحليل الأثر الاجتماعي - الاقتصادي لاستراتيجيات بناء السلام في أفريقيا خلال فترات ما بعد انتهاء النزاعات، ودعم تنفيذ الإعلان المتعلق بتعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، وإعداد التقارير وإقامة الاتصالات مع الشركاء.

توصي اللجنة الاستشارية بالموافقة على وظائف موظفين أقدمين اثنين (برتبة ف-٥) وموظف واحد للسياسات والبحوث (برتبة ف-٤) وموظفين اثنين للبرامج (برتبة ف-٣)، وعلى اقتراح الأمين العام نقل الوظيفة ف-٤ المتاحة حاليا في المكتب من أجل استيعاب وظيفة إضافية لموظف سياسات وبحوث برتبة ف-٤. وفيما يخص اقتراح الأمين العام إلغاء وظيفة المستشار الخاص لشؤون أفريقيا ووظيفة واحدة من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى)، فإن اللجنة تذكّر بأن الجمعية العامة قد وافقت على هذه الوظائف، بموجب قرارها ٢٣٦/٦٢، باعتبارها جزءا من ملاك موظفي مكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩. وعلى ضوء

التعليقات والملاحظات الواردة في الفقرات ١١ و ١٣ و ١٥ أعلاه، فإن اللجنة تعتبر أن إلغاء هذه الوظيفة هي مسألة تقررها الجمعية العامة.

الباب ١٢

التجارة والتنمية

الجدول ٧

ملخص الاحتياجات في إطار الباب ١٢، التجارة والتنمية

الوظائف	العدد	الرتبة
الوظائف الحالية	٣٩١	١ وكيل أمين عام، ١ أمين عام مساعد، ٦ مد-٢، ١٧ مد-١، ٤٦ ف-٥، ٥٦ ف-٤، ٧٢ ف-٣، ٣٢ ف-٢/١، ١٢ خدمات عامة (الرتبة الرئيسية)، ١٤٨ خدمات عامة (الرتب الأخرى)
الوظائف الجديدة المقترحة	٢٢	٣ مد-١، ٣ ف-٥، ٩ ف-٤، ٢ ف-٣، ٢ ف-٢/١، ٣ خدمات عامة (الرتب الأخرى)
مجموع الوظائف المقترحة	٤١٣	١ وكيل أمين عام، ١ أمين عام مساعد، ٦ مد-٢، ٢٠ مد-١، ٤٩ ف-٥، ٦٥ ف-٤، ٧٤ ف-٣، ٣٤ ف-٢/١، ١٢ خدمات عامة (الرتبة الرئيسية)، ١٥١ خدمات عامة (الرتب الأخرى)

الموارد	بدولارات الولايات المتحدة
الاعتماد الأولي	١٠٠ ٧٤٦ ١٢٣
الموارد الإضافية	٣٠٠ ٧١٢ ٣ (يشمل مبلغ ٨٠٠ ٣٣٧ دولار لتغطية نفقات الاستشاريين ومبلغ ٧٠٠ ١٩٢ دولار لسفر الموظفين)

٥٢ - تلاحظ اللجنة أنه منذ صدور تقرير الأمين العام، اعتمد مؤتمر الأمم المتحدة الثاني عشر للتجارة والتنمية في دورته الثانية عشرة، التي عقدت في أكرا في الفترة من ٢٠ إلى ٢٥ نيسان/أبريل ٢٠٠٨ إعلان واتفاق أكرا اللذين يحددان ما تطرحه العولمة من تحديات وما تتيحه من فرص للتنمية، وخطة عمل تمتد مدتها أربع سنوات. ومما ورد في الإعلان أن حصيلة هذا المؤتمر ستهتدي بها الاجتماعات الرئيسية المقبلة بشأن التنمية، بما في ذلك منتدى التعاون الإنمائي التابع للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ومنتدى أكرا الرفيع المستوى المعني بفعالية المعونة، والاجتماع الرفيع المستوى بشأن الأهداف الإنمائية للألفية أثناء

انعقاد الدورة الثانية والستين للجمعية العامة، والمؤتمر الاستعراضي لتمويل التنمية، وكذا المبادرات الأخرى ذات الصلة بشأن التنمية. وأُبلغت اللجنة بأن الإدارات المعنية أخذت في الاعتبار المفاوضات التي كانت جارية في ذلك الوقت فيما بين الدول الأعضاء تحضيرا للدورة الثانية عشرة للأونكتاد، وأنها أدرجت في مقترحاتها، إلى أقصى حد ممكن، وجهات النظر السائدة التي أعربت عنها الدول الأعضاء. **وحيث إن مقترحات الأمين العام بشأن الأنشطة الإنمائية ستتناولها الجمعية العامة لتنظر فيها في الجزء الرئيسي من دورتها الثالثة والستين، فإن اللجنة تطلب أن يقدم الأمين العام إلى الجمعية في ذلك الوقت معلومات عما استجد من أثر لاتفاق أكرا على مقترحاته، ولا سيما فيما يتعلق بالهيكل الوظيفي والاحتياجات من الموظفين.**

٥٣ - ويشير الأمين العام في الفقرة ٢١١ من تقريره إلى أن الأونكتاد يجد نفسه عاجزا عن الاستجابة بصورة مُرضية لطلبات الحصول على المساعدة في مجال السياسات والعديد من القضايا المستجدة، في حدود الموارد المخصصة للبرامج والأنشطة القائمة. وقد طلبت اللجنة معلومات إضافية عن الزيادة الحاصلة في طلبات البلدان النامية وعن معدل استجابة الأونكتاد، وهو ما يرد تلخيص له في الجدول ٨ أدناه.

الجدول ٨

ملخص معدل استجابة الأونكتاد لطلبات البلدان النامية

المجال المواضيعي	الفترة	الطلبات الواردة	الطلبات المنجزة/الجارية	الطلبات المتبقية
التعاون والتكامل الاقتصاديان فيما بين البلدان النامية	٢٠٠٦-٢٠٠٧	٣٠	١٤	١٦
الحواجز غير الجمركية	٢٠٠٥-٢٠٠٧	٥٠	١٥	٣٥
الأثر الإنمائي للاستثمار	منذ حزيران/يونيه ٢٠٠٤	١٠	-	١٠
أفضل الممارسات في الاستثمار والمشاريع	٢٠٠٦-٢٠٠٧	٣٥	٣	٣٢
التجارة والبيئة والتنمية		١٧	٦	١١

البرنامج الفرعي ١

العولمة والترابط والتنمية

٥٤ - إن الهدف الإنمائي لهذا البرنامج الفرعي هو مساعدة البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نموا، والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، على صياغة وتنفيذ استراتيجيات إنمائية دعما لاندماجها في الاقتصاد العالمي.

٥٥ - ويقترح الأمين العام إنشاء وحدة جديدة في شعبة العولمة واستراتيجيات التنمية مكرسة للتعاون والتكامل الاقتصاديين فيما بين البلدان النامية، ستركز على تحسين الرصد والتحليل المنهجيين، وتجميع ونشر المعلومات التجريبية والإحصائية عن التعاون والتكامل الاقتصاديين فيما بين البلدان النامية. ويُقترح للوحدة ١٢ وظيفة إضافية على النحو التالي:

(أ) وظيفة اقتصادي رئيسي واحد برتبة مد-١ ليرأس الوحدة الجديدة المعنية بالتعاون والتكامل الاقتصاديين فيما بين البلدان النامية في تعزيز التنمية؛

(ب) وظيفة اقتصادي واحد أقدم برتبة ف-٥، ووظيفة اقتصادي واحد برتبة ف-٤، ووظيفة اقتصادي واحد برتبة ف-٣، لتطوير أفضل الممارسات، وتحديد الخيارات على صعيد السياسات، وتعزيز الاستراتيجيات المتعلقة بالتعاون والتكامل الاقتصاديين فيما بين البلدان النامية؛

(ج) وظيفة اقتصادي واحد أقدم برتبة ف-٥، ووظيفتا اقتصاديين برتبة ف-٤، ووظيفة واحدة لموظف فني برتبة ف-٣، لتقديم المساعدة ذات الصلة بالتحليل والحوار بشأن السياسات، والمساعدة الاستشارية، وبناء القدرات من أجل تعزيز التكامل الإقليمي والأقاليمي فيما بين البلدان النامية؛

(د) وظيفتا اقتصاديين مساعدين برتبة ف-٢ لدعم عملية إقامة وتعهد قواعد البيانات المتعلقة بالتجارة فيما بين بلدان الجنوب؛

(هـ) وظيفتان من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى) لدعم عمل المكتب.

تسلم اللجنة الاستشارية بأهمية التعاون والتكامل الاقتصاديين فيما بين البلدان النامية في تحقيق الأهداف الإنمائية، فضلا عن النطاق الواسع من الولايات والأنشطة التي يتعين الاضطلاع بها لتنفيذ هذا البرنامج الفرعي. وإذ تضع اللجنة في اعتبارها موعد نظر الجمعية العامة في مقترحات الأمين العام، فضلا عن أن هذه الوحدة سيتعين تزويدها بالموظفين ثم تشرع في العمل، فإنها توصي بالموافقة على الوظائف المطلوبة لإنشاء الوحدة الجديدة، باستثناء وظيفة الاقتصادي الأقدم برتبة ف-٥ ووظيفة الاقتصادي برتبة ف-٤

ووظيفة الاقتصادي المساعد برتبة ف-٢. وينبغي أن يكون عدد ورتب أي وظائف إضافية تُطلب في وثيقة الميزانية المقبلة مبررين تبريرا وافيا ومدعومين بتحليل مفصل للثغرات، إن وجدت، التي يتعين سدها. وترى اللجنة أنه ينبغي للأونكتاد أن يسعى إلى تحقيق التآزر من خلال زيادة التعاون والتضافر في هذا المجال بالتعاون مع مركز التجارة الدولية التابع لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية/منظمة التجارة العالمية، وكذلك مع اللجان الإقليمية.

البرنامج الفرعي ٢

الاستثمار والمشاريع والتكنولوجيا

٥٦ - يهدف اقتراح الأمين العام إلى تعزيز قدرة البرنامج الفرعي على تقييم الأثر الإنمائي للاستثمار الأجنبي المباشر، وتقديم المشورة بشأن السياسات إلى البلدان التي تحتاج إليها، ودراسة الخيارات على صعيد السياسات المتاحة أمام البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، وإجراء دراسات لحالات إفرادية، وتقديم المساعدة المناسبة لكل بلد على حدة. ومطلوب وظيفتين إضافيتين لشعبة الاستثمار والتكنولوجيا وتنمية المشاريع على النحو التالي:

(أ) موظف واحد أقدم للشؤون الاقتصادية برتبة ف-٥ لكي يكمل القدرة القائمة في مجال البحث ويقود العمل المتعلق بتقييم الأثر الإنمائي للاستثمار الأجنبي المباشر في ظل البيئة الاقتصادية العالمية الجديدة، فضلا عن تقديم المشورة والمساعدة في مجال السياسات للبلدان النامية بشأن صياغة وتنفيذ سياسات استثمارية أكثر فعالية وأكثر توجها نحو التنمية؛

(ب) موظف واحد برتبة ف-٤ ليضطلع بتحليل السياسات ويستجيب للحاجة المتزايدة إلى مساعدة أكثر فعالية وتنوعا في هذا المجال.

تسلم اللجنة بالحاجة إلى تعزيز القدرات في إطار هذا البرنامج الفرعي وتوصي بالموافقة على مقترحات الأمين العام.

البرنامج الفرعي ٣

التجارة الدولية

٥٧ - يهدف اقتراح الأمين العام إلى تعزيز قدرات البلدان النامية على معالجة القضايا الهامة ذات الصلة بالتجارة والبيئة والتنمية، مما يمكنها من الاستفادة من الفرص الناشئة للتجارة

والتنمية المستدامة. ومطلوب إنشاء أربع وظائف إضافية لشعبة التجارة الدولية في البضائع والخدمات والسلع الأساسية على النحو التالي:

(أ) وظيفة اقتصادي واحد أقدم رئيسي برتبة مد-١ ليضطلع بإدارة وتوطيد العمل داخل القسمين التابعين لفرع التجارة والبيئة وتغير المناخ والتنمية المستدامة، وذلك من أجل تعزيز أثر الفرع على الدول الأعضاء وجهده في توعية تلك الدول؛

(ب) وظيفة اقتصادي واحد برتبة ف-٤ في قسم التنوع البيولوجي وتغير المناخ ليضطلع بتلبية الطلبات المتزايدة من البلدان النامية للحصول على الدعم في معالجة قضايا التنوع البيولوجي وفي التعامل مع ما يترتب على تغير المناخ من آثار تمس التجارة والتنمية، بما في ذلك تقييم الفرص المتاحة في مجال الوقود الحيوي؛

(ج) وظيفة اقتصادي واحد برتبة ف-٤ ليضطلع بأعمال البحث والتحليل، ويقدم الخدمات الاستشارية، ويقدم الخدمات للمداولات الحكومية الدولية وعملية بناء توافق في الآراء بشأن فرص وتحديات التجارة والتنمية فيما يتعلق بالتنوع البيولوجي وتغير المناخ؛

(د) وظيفة اقتصادي واحد برتبة ف-٤ ليضطلع بأعمال البحث والتحليل، ويقدم الخدمات للمداولات الحكومية الدولية وعملية بناء توافق في الآراء بشأن الحواجز غير الجمركية. وسيقدم الموظف أيضا الدعم الفني لعمل فريق الدعم المتعدد الوكالات المعني بالحواجز غير الجمركية، الذي يعقد الأونكتاد اجتماعاته.

تسلم اللجنة بالحاجة إلى زيادة القدرة على تلبية الطلبات المتزايدة الواردة من البلدان النامية. وتوصي بالموافقة على وظيفة الاقتصادي الأقدم الرئيسي برتبة مد-١، وعلى وظيفتين اثنتين من الوظائف الثلاث المقترحة لاقتصاديين برتبة ف-٤.

البرنامج الفرعي ٥

أفريقيا وأقل البلدان نموا والبرامج الخاصة

٥٨ - يرمي اقتراح الأمين العام إلى زيادة قدرات الشعبة في مجال البحوث لدراسة أسباب انخفاض حصة أقل البلدان نموا في التجارة العالمية، والصلات بين التجارة والنمو والحد من الفقر، وذلك بهدف معرفة الحلول الصالحة على المدى الطويل، من أجل الاستجابة للطلبات التي أبدتها الدول الأعضاء في الدورة الحادية عشرة للأونكتاد (٢٠٠٤). ويقترح الأمين العام إنشاء وحدة بحوث معنية بالتجارة والفقر في شعبة أفريقيا وأقل البلدان نموا والبرامج الخاصة، وتزويدها بأربع وظائف على النحو التالي:

(أ) وظيفة مسؤول في برتبة مد-١ ليقود وحدة البحوث الجديدة المعنية بالتجارة والفقر، ويوجه وينسق جميع أنشطة البحوث المتعلقة بالصلات المتبادلة بين التجارة والفقر؛

(ب) وظيفة اقتصادي بحوث واحد برتبة ف-٤ ليرصد التطورات في العلاقات التجارية والاستثمارية بين الاقتصاد العالمي وأقل البلدان نموا وأفريقيا؛

(ج) وظيفة اقتصادي بحوث واحد برتبة ف-٤ ليجري بحوثاً عن انتشار الفقر على الصعيد العالمي، والآثار المترتبة على عدم المساواة في الدخل على مستوى العالم، والترابط العالمي؛

(د) وظيفة سكرتير من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى) ليقدم الدعم الإداري للوحدة.

٥٩ - وعند الاستفسار، قُدمت للجنة إيضاحات بشأن المهام التي يتفرد بها البرنامج الفرعي للأونكتاد المتعلق بأفريقيا مقارنة بغيره من كيانات الأمم المتحدة، وبخاصة اللجنة الاقتصادية لأفريقيا. فحسب ما ذكره الأمين العام، يتمحور دور الأونكتاد حول بناء توافق في الآراء بشأن التحديات الإنمائية التي تواجه أفريقيا على الصعيد العالمي وحول المساعدة في حشد تدابير الدعم الدولي لصالح البلدان الأفريقية. ويركز عمل اللجنة الاقتصادية لأفريقيا على المنظورات الإقليمية، وبخاصة على تحليل الاتجاهات الاجتماعية الاقتصادية والتطورات السياسية التي تشهدها القارة. إلا أن موظفي الأونكتاد وموظفي اللجنة الاقتصادية لأفريقيا يتعاونون بشكل وثيق ويتبادلون المعلومات بانتظام. **وتوصي اللجنة بالموافقة على الموارد المطلوبة في إطار البرنامج الفرعي ٥. وتوصي اللجنة أيضا بأن يُطلَب إلى الأمين العام أن يدرس كفاءة وفعالية التعاون الجاري بين هذين الكيانين، وأن يقدم تقريرا عن ذلك في سياق الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١.**

الباب ١٧ ألف

التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أفريقيا

الجدول ٩

ملخص الاحتياجات في إطار الباب ١٧ ألف، التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أفريقيا

الوظائف	العدد	الرتبة
الوظائف الحالية	٥٤٠	١ وكيل أمين عام، ١ مد-٢، ١٦ مد-١، ٤١ ف-٥، ٧٠ ف-٤، ٧٤ ف-٣، ٢٩ ف-٢/١، ٣٠٤ (الرتبة المحلية)، ٢ خدمات عامة (الرتب الأخرى)، ٢ خدمة ميدانية
الوظائف الجديدة المقترحة	٢٥	٣ ف-٥، ٢ ف-٤، ٢ ف-٣، ١٨ موظفا فنيا وطنيا
مجموع الوظائف المقترحة	٥٦٥	١ وكيل أمين عام، ١مد-٢، ١٦ مد-١، ٤٤ ف-٥، ٧٢ ف-٤، ٧٦ ف-٣، ٢٩ ف-٢/١، ٣٠٤ (الرتبة المحلية)، ٢ خدمات عامة (الرتب الأخرى)، ٢ خدمة ميدانية، ١٨ موظفا فنيا وطنيا
الموارد		(بدولارات الولايات المتحدة)
الاعتماد الأولي		٢٠٠ ٧٩٨ ١١٩
الموارد الإضافية		٤٠٠ ٧٢١ ٢ (يشمل مبلغ ٢٠٠ ٣٩٠ دولار لتغطية نفقات الاستشاريين ومبلغ ٤٠٠ ٤٠٨ دولار لسفر الموظفين)

التوجيه التنفيذي والإدارة

٦٠ - يقترح الأمين العام موارد إضافية لتوفير الرقابة ولتنسيق التنفيذ الفعال لاستراتيجية إدارة المعارف التابعة للجنة الاقتصادية لأفريقيا والتي بدأ العمل بها في عام ٢٠٠٦ باعتبار ذلك جزءا من عملية إعادة تنظيم اللجنة. وتهدف استراتيجية إدارة المعارف إلى إنتاج المعرفة وتبادلها ونشرها في أفريقيا، وإلى تكوين جماعات ممارسة وشبكات معرفية تُعنى بالقضايا الفنية بين اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومكاتبها دون الإقليمية، وغيرها من الشركاء، سواء من داخل منظومة الأمم المتحدة أو من خارجها، بما في ذلك الدول الأعضاء الأفريقية، والجماعات الاقتصادية الإقليمية، وأفرقة الأمم المتحدة القطرية. ويُقترح إنشاء وظيفة منسق برتبة ف-٥ لإدارة المعارف في مكتب الأمين التنفيذي، ليضطلع، في جملة أمور، بوضع الخطة الاستراتيجية للدعم التكنولوجي وبناء القدرات بالتعاون مع مديري برامج إدارة المعارف والمكاتب دون الإقليمية. **وتدرك اللجنة أن فعالية إنتاج المعرفة وتبادلها أمر أساسي لدعم عملية تنفيذ البرامج. ولذا فهي توصي بالموافقة على الوظيفة ذات الرتبة ف-٥، وتؤكد في الوقت نفسه على أهمية جعل استراتيجية إدارة المعارف التابعة للجنة**

الاقتصادية لأفريقيا متسقة مع نظيرتها التابعة للمبادرات المتخذة على نطاق المنظمة والتي يجري وضعها تحت قيادة كبير موظفي تكنولوجيا المعلومات (انظر الفقرة ٢٤ أعلاه).

٦١ - يُقترح إنشاء وظيفتين لموظفين وطنيين في مكتب التخطيط الاستراتيجي وإدارة البرامج ليضطلعا بمهام تتعلق في جملة أمور بإعداد واستعراض الميزانية المقترحة للجنة الاقتصادية لأفريقيا، وتحليل البيانات لوضع تقديرات للتكاليف ومقترحات الميزانية. **وتوصي اللجنة بالموافقة على هذه الاقتراحات.**

البرنامج الفرعي ٧

الأنشطة دون الإقليمية لأغراض التنمية

٦٢ - يقترح الأمين العام تعزيز المكاتب دون الإقليمية للجنة الاقتصادية لأفريقيا في شمال أفريقيا وغرب أفريقيا ووسط أفريقيا وشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي، كجزء من عملية إعادة التنظيم التي بدأت في عام ٢٠٠٦. وتهدف هذه الخطوة إلى تحقيق تحوّل ملحوظ في عمل المكاتب دون الإقليمية، بالانتقال من العمل التحليلي إلى العمل التنفيذي. ويشير الأمين العام إلى أن المكاتب دون الإقليمية التابعة للجنة الاقتصادية لأفريقيا لا تزال تفتقر إلى القدرات والموارد التنفيذية الكافية، على الرغم من الموافقة على رصد موارد ضمن الاعتماد الأولي لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩ لتوفير قدرة إضافية للاضطلاع بهذا النشاط، ويشير إلى أنها غير قادرة على الاضطلاع بمسؤولياتها الأوسع نطاقاً التي تُملي عليها توسيع نطاق أنشطتها لتشمل جميع البلدان الواقعة في المناطق دون الإقليمية التابعة لها.

٦٣ - ومن المقرر توجيه الموارد الإضافية المقترحة نحو تعزيز الأنشطة التنفيذية في المكاتب دون الإقليمية، من قبيل إنشاء ودعم جماعات ممارسين، وتعزيز شبكات إدارة المعارف، والمشاركة بفعالية في وضع برامج قطرية ودون إقليمية رئيسية، وتنفيذ برامج في شراكة مع الجماعات الاقتصادية الإقليمية. ويُقترح إنشاء ١٣ وظيفة إضافية على النحو التالي:

(أ) خمس وظائف لموظفين فنيين وطنيين بواقع موظف لبرامج إدارة المعارف في كل مكتب من المكاتب دون الإقليمية لينشئ كل منهم ويدعم جماعات ممارسين، ويعزز شبكات إدارة المعارف في المنطقة دون الإقليمية، بالتعاون مع الشعب الموجودة في مقر اللجنة الاقتصادية لأفريقيا وقيادات المكاتب دون الإقليمية؛

(ب) خمس وظائف لموظفين فنيين وطنيين بواقع موظف لشؤون الاتصالات في كل مكتب من المكاتب دون الإقليمية ليصمم كل منهم ويدير استراتيجية اتصالات داخلية؛

(ج) ثلاث وظائف لموظفين فنيين وطنيين بواقع موظف برامج في كل مكتب من المكاتب دون الإقليمية في غرب أفريقيا وشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي، ليوفروا مدخلات لوضع البرامج القطرية ودون الإقليمية الرئيسية.

٦٤ - وتذكِّر اللجنة بأنها أشارت، في تقريرها عن عملية إعادة تنظيم اللجنة الاقتصادية لأفريقيا وتعزيز المكاتب دون الإقليمية للجنة الاقتصادية لأفريقيا (A/61/544)، إلى أن التحوّل عن الأعمال التحليلية إلى الأعمال التنفيذية يطرح تساؤلات جوهرية بشأن دور كل من مقر اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومكاتبها دون الإقليمية، وكذلك بشأن تكاملهما مع الكيانات الأخرى التابعة للأمم المتحدة الموجودة في المناطق دون الإقليمية. وشددت كذلك على الحاجة إلى مواصلة استعراض وتحديد دور المكاتب دون الإقليمية. وترى اللجنة أن هذه الملاحظات لا تزال وجيهة. وكما ذُكر أعلاه، يشير الأمين العام إلى أن المكاتب دون الإقليمية لا تزال تواجه قيوداً وعراقيل تعيقها عن الاضطلاع بمسؤولياتها الأوسع نطاقاً نتيجة افتقارها إلى الموارد. **وفي حين أن اللجنة لا تعترض على اقتراح الأمين العام إنشاء ١٣ وظيفة لموظفين فنيين وطنيين للمكاتب دون الإقليمية، فإنها لا تزال ترى أن من الضروري إجراء تقييم لأثر عملية إعادة التنظيم في أقرب فرصة ممكنة لكفالة تحقيق الأهداف (انظر أيضاً A/62/7، الفقرة خامسا - ٢١). وتتوقع اللجنة أن يُبلَغ عن نتائج هذا التقييم في إطار الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١.**

البرنامج الفرعي ٩

الإحصاءات

٦٥ - يضم المركز الأفريقي للإحصاءات حالياً ١٧ وظيفة (٦ وظائف من الفئة الفنية؛ و ١١ وظيفة من الرتبة المحلية). ويقترح الأمين العام تعزيز المركز بهدف تحسين تنفيذ البرنامج الفرعي الإحصائي التابع للجنة الاقتصادية لأفريقيا وتلبية الاحتياجات المتعلقة بجمع البيانات الجديدة المطلوبة لإعداد الحوليات ووضع مؤشرات الأهداف الإنمائية للألفية واستراتيجيات الحد من الفقر وتنفيذ الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا. وتُقدّم إلى المركز أيضاً طلبات متزايدة من الدول الأعضاء للحصول على الدعم في مجالات من قبيل تعدادات السكان والمساكن لعام ٢٠١٠. ويُقترح إنشاء ست وظائف إضافية على النحو التالي:

(أ) وظيفة واحدة برتبة ف-٥ لرئيس قسم الإحصاءات الاقتصادية والحسابات القومية؛

(ب) وظيفة واحدة برتبة ف-٥ لرئيس قسم الإحصاءات الديموغرافية والاجتماعية؛

(ج) وظيفة واحدة برتبة ف-٤ لموظف مسؤول عن رسم خرائط التعدادات السكانية ومعالجة بياناتها؛

(د) وظيفة واحدة برتبة ف-٤ لأخصائي في الإحصاءات الجنسانية؛

(هـ) وظيفة واحدة برتبة ف-٣ لموظف مسؤول عن المعلومات الإحصائية ليتولّى تنظيم إنشاء قاعدة بيانات مركزية عن المؤشرات الاجتماعية - الاقتصادية الرئيسية ويتعهّدها؛

(و) وظيفة واحدة برتبة ف-٣ لإحصائي يتولّى إحصاءات العمل والتجارة والأسعار.

وتسلّم اللجنة بالحاجة إلى تعزيز قدرة المركز، نظراً لارتفاع مستوى الطلبات المقدّمة من الدول الأعضاء ونظراً لأهمية تنمية القدرة الإحصائية في المنطقة. ولذا فهي توصي بالموافقة على الوظائف الست المقترحة (٢ ف-٥، و ٢ ف-٤، و ٢ ف-٣) للمركز الأفريقي للإحصاءات في إطار البرنامج الفرعي ٩. بيد أن اللجنة تشدد على الحاجة إلى تعزيز التعاون بين اللجنة الاقتصادية لأفريقيا وشعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة والمكاتب الأخرى في مجال الإحصاءات، تجنّبا للازدواجية والتداخل (انظر الفقرتين ٢٦ و ٢٧ أعلاه).

دعم البرامج

٦٦ - يُقترح إنشاء ثلاث وظائف إضافية لشعبة الإدارة على النحو التالي:

(أ) موظف فني وطني واحد ليقدم الدعم الإداري إلى قسم الشؤون المالية؛

(ب) موظف فني وطني واحد ليقدم الدعم الإداري إلى قسم خدمات الموارد البشرية؛

(ج) موظف فني وطني واحد ليخطط لأعمال وحدة الأشغال التقنية والمدنية في قسم إدارة المرافق وينظمها ويديرها ويشرف عليها وينسقها وينفذها.

وتوصي اللجنة بالموافقة على الوظائف الثلاث لموظفين فنيين وطنيين المطلوبة في إطار دعم البرامج.

الباب ١٨

التنمية الاقتصادية والاجتماعية في آسيا والمحيط الهادئ

الجدول ١٠

ملخص الاحتياجات في إطار البند ١٨، التنمية الاقتصادية والاجتماعية في آسيا والمحيط الهادئ

الوظائف	العدد	الرتبة
الوظائف الحالية	٤٢٩	١ وكيل أمين عام، ١ مد-٢، ١١ مد-١، ٣٢ ف-٥، ٥٦ ف-٤، ٤٨ ف-٣، ٣٥ ف-٢/١، ٢٤٣ الرتبة المحلية، ٢ من الموظفين الفنيين الوطنيين
الوظائف الجديدة المقترحة	٢١	٢ مد-١، ٥ ف-٥، ١ ف-٤، ٣ ف-٣، ١ ف-٢/١، ٦ الرتبة المحلية، ٣ موظفين فنيين وطنيين
النقل	٣	١ ف-٤، ٢ ف-٢/١ (نقل داخلي)
مجموع الوظائف المقترحة	٤٥٠	١ وكيل أمين عام، ١ مد-٢، ١٣ مد-١، ٣٧ ف-٥، ٥٧ ف-٤، ٥١ ف-٣، ٣٦ ف-٢/١، ٢٤٩ الرتبة المحلية، ٥ من الموظفين الفنيين الوطنيين
الموارد	(بدولارات الولايات المتحدة)	
الاعتماد الأولي	٤٠٠ ٩٢٦ ٨٣	
الموارد الإضافية	٩٠٠ ١٨٣ ٣ (تشمل ٠٠٠ ٦٣ دولار للاستشاريين و ٠٠٠ ٩٦ دولار لسفر الموظفين)	

البرنامج الفرعي ٣

الأنشطة دون الإقليمية لأغراض التنمية

٦٧ - يسعى الأمين العام، من خلال اقتراحه إنشاء أربعة مكاتب إضافية في المناطق دون الإقليمية (مكتبين دون إقليميين، ومكتب واحد لبرنامج الأمم المتحدة الخاص المعني باقتصادات وسط آسيا، ومكتب واحد للاتصال) وتعزيز المكتب دون الإقليمي القائم في منطقة المحيط الهادئ، إلى تعزيز ودعم أولويات وبرامج دون إقليمية محددة. وكما أُشير سابقاً، تعمل أمانة اللجنة عن كثب مع اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ على إعادة تنظيم اللجنة وتنقيح هياكلها الحكومية الدولية وهياكل برامجها وأمانتها لتمكينها من إنجاز العمل المنوط بها وتقديم خدماتها إلى الدول الأعضاء بمزيد من الفعالية وإلى الموازنة بين مختلف احتياجات المناطق دون الإقليمية الخمس التابعة للجنة. ومن المطلوب رصد موارد إضافية للمكاتب دون الإقليمية المقترحة لتنفيذ برنامج العمل على الصعيد دون الإقليمي

وذلك عبر اضطلاع هذه المكاتب بدور حلقة الوصل بين المناطق دون الإقليمية ومقرّ اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ. ويُقترح إنشاء ٢١ وظيفة إضافية على النحو التالي:

(أ) إنشاء مكتب دون إقليمي جديد لجنوب وجنوب غرب آسيا:

'١' رئيس للمكتب برتبة مد-١؛

'٢' موظف أقدم للشؤون الاقتصادية برتبة ف-٥ ليتولى منصب نائب رئيس المكتب وكبير الاقتصاديين؛

'٣' موظف شؤون اجتماعية برتبة ف-٣ ليتولى المسؤولية عن برامج تعميم المنظور الجنساني والمساواة بين الجنسين؛

'٤' إحصائي معاون برتبة ف-٢ لمساعدة كبير الاقتصاديين؛

'٥' موظف فني وطني ليتولى التنسيق فيما يتعلق بالمسائل الإدارية؛

'٦' موظفان من الرتبة المحلية ليقوما بمهام الإدارة والبحث والدعم، وليقدما المساعدة في مجال تكنولوجيا المعلومات؛

(ب) إنشاء مكتب دون إقليمي جديد لشرق وشمال شرق آسيا:

'١' رئيس للمكتب برتبة مد-١؛

'٢' موظف شؤون اقتصادية واحد أقدم برتبة ف-٥ ليكون نائبا لرئيس المكتب وكبيرا للاقتصاديين؛

'٣' موظف شؤون اجتماعية برتبة ف-٤ ليتولى المسؤولية عن برامج تعميم المنظور الجنساني والمساواة بين الجنسين؛

'٤' موظف فني وطني ليتولى التنسيق فيما يتعلق بالمسائل الإدارية؛

'٥' موظفان من الرتبة المحلية ليقوما بمهام الإدارة والبحث والدعم، وليقدما المساعدة في مجال تكنولوجيا المعلومات؛

(ج) إنشاء مكتب اتصال جديد لجنوب شرق آسيا:

'١' رئيس للمكتب برتبة ف-٥؛

'٢' موظف شؤون بيئية واحد برتبة ف-٣ ليعمل في مجال الحد من أخطار الكوارث؛

'٣' موظف واحد من الرتبة المحلية ليقوم بمهام الإدارة والبحث والدعم، وليقدم المساعدة في مجال تكنولوجيا المعلومات؛

(د) تعزيز المكتب دون الإقليمي لمنطقة المحيط الهادئ:

'١' موظف شؤون اقتصادية واحد أقدم برتبة ف-٥ ليكون نائبا لرئيس المكتب وكبيرا للاقتصاديين؛

'٢' إحصائي واحد برتبة ف-٣ ليساعد الحكومات في مجال المؤشرات الإحصائية اللازمة لرصد التقدم المحرز في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية والأهداف الأخرى المتفق عليها دولياً؛

(هـ) إنشاء مكتب جديد للبرنامج الخاص المعني باقتصادات آسيا الوسطى لشمال آسيا وآسيا الوسطى:

'١' رئيس للمكتب برتبة ف-٥؛

'٢' موظف فني وطني واحد ليقوم بمهام رصد البرامج والتنسيق مع الكيانات الأخرى التابعة للأمم المتحدة، وليتولى التنسيق فيما يتعلق بالمسائل الإدارية؛

'٣' موظف واحد من الرتبة المحلية للعمل ليقوم بمهام الإدارة والبحث والدعم، وليقدم المساعدة في مجال تكنولوجيا المعلومات.

٦٨ - وتشترك في الاضطلاع ببرنامج الأمم المتحدة الخاص المعني باقتصادات آسيا الوسطى لجنتان إقليميتان (اللجنة الاقتصادية لأوروبا واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ). ويُقترح إنشاء وظيفتين إضافيتين إحداهما لموظف برامج برتبة ف-٣ والأخرى لمساعد شؤون برامج (من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى)) للمركز دون الإقليمي التابع للبرنامج الخاص المعني باقتصادات آسيا الوسطى في إطار الباب ١٩ أدناه.

٦٩ - وكما ورد في تقرير الأمين العام (الفقرة ٣٢٦)، تُقترح إعادة صياغة البرنامج الفرعي الحالي ٣، تنمية بلدان وأقاليم جزر المحيط الهادئ، ليصبح البرنامج الفرعي ٣، الأنشطة دون الإقليمية لأغراض التنمية، وبحيث يشمل الأنشطة التي ستتولى تنفيذها المكاتب دون الإقليمية الموجودة والجديدة. وأُبلِغت اللجنة أن الأمين العام يقترح إنشاء برنامج فرعي جديد، هو البرنامج الفرعي ٨، الأنشطة دون الإقليمية لأغراض التنمية، ضمن الإطار

الاستراتيجي المقترح للفترة ٢٠١٠-٢٠١١، وهو اقتراح مُدرج على جدول أعمال الدورة الثامنة والأربعين للجنة البرنامج والتنسيق. وبالإضافة إلى ذلك، أُبلِغت اللجنة أن اقتراحات الأمين العام المتعلقة بإنشاء أربعة مكاتب دون إقليمية جديدة اعتمدتها بالإجماع اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ في دورتها الرابعة والستين، في ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٨ (انظر E/ESCAP/64/39، الفقرة ١٨٣).

٧٠ - وترى اللجنة أن اقتراحات الأمين العام الواردة في تقريره تفتقر إلى تفاصيل كافية بشأن الأنشطة المحددة المتوخاة في إطار كل برنامج من البرامج الفرعية، أو إلى مبررات كافية للموارد المطلوبة. بيد أنه جرى تقديم معلومات إضافية إلى اللجنة، بناء على طلبها، عن الأساس المنطقي والمبررات التي يستند إليها هذا النهج دون الإقليمي، والأساس الذي يستند إليه تحديد موقع المكاتب دون الإقليمية ومهامها والفوائد المتوقعة من اتباع هذا الاتجاه دون الإقليمي المقترح، وكذلك التفاصيل المتعلقة بالنواتج الإضافية المقررة للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩ بحسب كل مكتب دون إقليمي.

٧١ - وترى اللجنة أن اقتراح الأمين العام من شأنه أن يستتبع تغيرا كبيرا في الهيكل التنظيمي للجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ وفي أساليب عملها، وقد تترتبّ عليه آثار برنامجية. وكما أُشير سابقاً، تتسم اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ بهيكل شديد المركزية، يجري في إطاره تخطيط برنامج عملها وتنفيذه من مقرها في بانكوك. ومع إنشاء المكاتب دون الإقليمية، سيتعيّن اتباع نُهُج مختلفة، مع وضع معايير واضحة بشأن تقسيم العمل بين المقر والمناطق. وتشير اللجنة إلى أنه يجري الاضطلاع بعملية إعادة تنظيم مماثلة في اللجنة الاقتصادية لأفريقيا وتوصي اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ بالاسترشاد بالتجارب والدروس المستفادة في اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في مجال إنشاء وتشغيل مكاتبها دون الإقليمية.

٧٢ - وتشكك اللجنة في الحاجة إلى إنشاء مكتب جديد للاتصال لجنوب شرق آسيا في جاكرتا، نظراً لكون مقر اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ يقع في المنطقة دون الإقليمية نفسها، في بانكوك. وبحسب ما يذكره الأمين العام، فإن المهمة الرئيسية لمكتب الاتصال ستتمثل في تعزيز التعاون مع رابطة أمم جنوب شرق آسيا ومركز حركة عدم الانحياز للتعاون التقني فيما بين بلدان الجنوب. وترى اللجنة أنه يمكن الاضطلاع بالمهام المتوخّاة من مكتب المقر في بانكوك. **وبناء على ذلك، توصي اللجنة بعدم الموافقة على الوظائف الثلاث (١ ف-٥ و ١ ف-٣ و ١ من الرتبة المحلية) المقترحة لمكتب الاتصال. وتوصي بالموافقة على الوظائف المتبقية البالغ عددها ١٨ المقترحة للمكاتب دون**

الإقليمية في جنوب آسيا وجنوب غرب آسيا (١ مد-١، و ١ ف-٥، و ١ ف-٣، و ١ ف-٢، و ١ موظف فني وطني، و ٢ من الرتبة المحلية)، وشرق آسيا وشمال شرق آسيا (١ مد-١، و ١ ف-٥، و ١ ف-٤، و ١ موظف فني وطني، و ٢ من الرتبة المحلية) وشمال آسيا وآسيا الوسطى (١ ف-٥، و ١ موظف فني وطني، ١ من الرتبة المحلية) ومنطقة المحيط الهادئ (١ ف-٥ و ١ ف-٣).

الباب ١٩
التنمية الاقتصادية في أوروبا

الجدول ١١

ملخص الاحتياجات في إطار البند ١٩، التنمية الاقتصادية في أوروبا

الوظائف	العدد	الرتبة
الوظائف الحالية	١٩٥	١ وكيل أمين عام، ١ مد-٢، ٩ مد-١، ٢٣ ف-٥، ٣٢ ف-٤، ٣٣ ف-٣، ٢١ ف-٢/١، ٦ خدمات عامة (الرتبة الرئيسية)، ٦٩ خدمات عامة (الرتب الأخرى)
الوظائف الجديدة المقترحة	٥	٢ ف-٤ ، ٢ ف-٣، ١ خدمات عامة (الرتب الأخرى)
مجموع الوظائف المقترحة	٢٠٠	١ وكيل أمين عام، ١ مد-٢، ٩ مد-١، ٢٣ ف-٥، ٣٤ ف-٤، ٣٥ ف-٣، ٢١ ف-٢/١، ٦ خدمات عامة (الرتبة الرئيسية)، ٧٠ خدمات عامة (الرتب الأخرى)
الموارد	(بدولارات الولايات المتحدة)	
الاعتماد الأولي	٥٩ ٩١٧ ١٠٠	
الموارد الإضافية	٥٥١ ٠٠٠	(تشمل ٩ ٠٠٠ دولار لسفر الموظفين)

٧٣ - أُبلغت اللجنة بأن الاقتراحات الحالية للجنة الاقتصادية لأوروبا ركّزت حصريا على تعزيز تقديم الدعم للبلدان المتوسطة والمنخفضة الدخل في المنطقة، في المجالات التي لم يكن مستوى الموارد كافيا فيها للاضطلاع بالولايات الحالية، من قبيل تنفيذ قواعد اللجنة الاقتصادية لأوروبا ومعاييرها في البلدان التي تمرّ اقتصاداتها بمرحلة انتقالية ورصد الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا ذات الأهمية البالغة لهذه البلدان.

التوجيه التنفيذي والإدارة

٧٤ - يُطلب إنشاء وظيفة واحدة برتبة ف-٤ لموظف شؤون اقتصادية في مكتب الأمين التنفيذي ليرصد الاتجاهات ويحدد الثغرات ويوفر تحليلا على صعيد السياسات فيما يتعلّق

بالتقدم المحرز في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في بلدان أوروبا الشرقية وآسيا الوسطى والقوقاز، وليلبي كذلك الطلبات المتعلقة بأعمال المتابعة الإقليمية للمؤتمرات العالمية وأمور أخرى. **وتوصي اللجنة بالموافقة على هذا الاقتراح.**

البرنامج الفرعي ٣

الإحصاءات

٧٥ - تلاحظ اللجنة النهج الذي اعتمدته اللجنة الاقتصادية لأوروبا كي تنشئ، بالاشتراك مع اليونيسيف وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، قاعدة بيانات إقليمية لرصد الأهداف الإنمائية للألفية التي تعالج طائفة واسعة النطاق من المسائل المحددة التي تواجهها الدول الأعضاء فيها، ومن بينها بلدان رابطة الدول المستقلة ومنطقة جنوب شرق أوروبا. ويُطلب إنشاء وظيفة برتبة ف-٣ في شعبة الإحصاءات للمشاركة في إنشاء وتطوير وإدارة قاعدة البيانات الإقليمية المتصلة بالأهداف الإنمائية للألفية للجنة الاقتصادية لأوروبا لبلدان أوروبا الشرقية وآسيا الوسطى والقوقاز، وتقديم المساعدة التقنية إلى الدول الأعضاء وتولي مهام التنسيق في المنطقة فيما يتعلق بالإحصاءات المتصلة بالأهداف الإنمائية للألفية. **وتوصي اللجنة بالموافقة على هذا الاقتراح.**

٧٦ - وتلاحظ اللجنة التعاون الوثيق بين اللجنة الاقتصادية لأوروبا والكيانات الأخرى التابعة للأمم المتحدة في تنفيذ عملية إقامة قاعدة بيانات الأهداف الإنمائية للألفية على الصعيد الإقليمي وتطلب إلى اللجنة الاقتصادية لأوروبا أن تواصل تبادل خبراتها وأن تعمق تعاونها في هذا المجال مع اللجان الإقليمية الأخرى (انظر الفقرتين ٢٦ و ٢٧ أعلاه).

البرنامج الفرعي ٥

الطاقة المستدامة

٧٧ - يُقترح إنشاء وظيفة واحدة برتبة ف-٤ لموظف شؤون اقتصادية في شعبة الطاقة المستدامة في اللجنة الاقتصادية لأوروبا، ليتولى جملة مهام من بينها تعزيز كفاءة الطاقة في المنطقة وخارجها، وتنمية قدرات الدول الأعضاء في مجال تمويل وإطلاق برامج الاستثمار في الطاقة، وتقديم المساعدة لها. **وتوصي اللجنة بالموافقة على هذا الاقتراح.**

دعم البرامج

٧٨ - يُقترح إنشاء وظيفة واحدة برتبة ف-٣ لموظف برامج ووظيفة واحدة لمساعد شؤون برامج (من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى)) ليعمل من يشغلهما في المكتب دون

الإقليمي التابع للبرنامج الخاص المعني باقتصادات آسيا الوسطى المشترك بين اللجنة الاقتصادية لأوروبا واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، لكفالة الاتصال بانتظام بحكومات الدول الأعضاء، وتعزيز تقديم الدعم إلى الهيئات الإدارية والأفرقة العاملة المعنية بالمشاريع التابعة للبرنامج الخاص المعني باقتصادات آسيا الوسطى، ولمساعدة الدول الأعضاء في تحسين تقدير الاحتياجات والتخطيط للمشاريع وتنفيذها وتقييمها. **وتوصي اللجنة بالموافقة على هذا الاقتراح.**

٧٩ - وكما أُشير في الفقرة ٦٨ أعلاه، تشترك في الاضطلاع ببرنامج الأمم المتحدة الخاص المعني باقتصادات آسيا الوسطى لجنتان إقليميتان (اللجنة الاقتصادية لأوروبا واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ). ويُقترح إنشاء ثلاث وظائف إضافية (واحدة برتبة ف-٥ لرئيس المكتب، وواحدة لموظف فني وطني، وواحدة من الرتبة المحلية) للمركز دون الإقليمي التابع للبرنامج الخاص المعني باقتصادات آسيا الوسطى في إطار الباب ١٨ أعلاه.

الباب ٢٠
التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

الجدول ١٢

ملخص الاحتياجات في إطار الباب ٢٠، التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

الوظائف	العدد	الرتبة
الوظائف الحالية	٤٧٦	١ وكيل أمين عام، ١ مد-٢، ١٤ مد-١، ٢٧ ف-٥، ٦٠ ف-٤، ٤٨ ف-٣، ٤٧ ف-٢/١، ٢٧٢ خدمات عامة (الرتبة المحلية)، ٤ خدمات عامة (الرتب الأخرى)، ٢ من الموظفين الفنيين الوطنيين
الوظائف الجديدة المقترحة	٢٨	٢ ف-٥، ٣ ف-٤، ١٢ ف-٣، ٢ ف-٢/١، ٩ خدمات عامة (الرتبة المحلية)
إعادة التصنيف	١	وظيفة واحدة من الرتبة ف-٤ إلى الرتبة ف-٥
مجموع الوظائف المقترحة	٥٠٤	١ وكيل أمين عام، ١ مد-٢، ٣٠ مد-١، ٣٠ ف-٥، ٦٢ ف-٤، ٦٠ ف-٣، ٤٩ ف-٢/١، ٢٨١ خدمات عامة (الرتبة المحلية)، ٤ خدمات عامة (الرتب الأخرى)، ٢ من الموظفين الفنيين الوطنيين
الموارد	(بدولارات الولايات المتحدة)	
الاعتماد الأولي	١٠٤ ٤٤٥ ٠٠٠	
الموارد الإضافية	٣ ٠٥٧ ٨٠٠	(تشمل ١٥١ ٠٠٠ دولار للاستشاريين و ٦٧ ٠٠٠ دولار لسفر الموظفين)

٨٠ - تلاحظ اللجنة النهج الذي تتبعته اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي فيما يتعلق بهذه العملية، التي تهدف إلى تعزيز القدرة التنفيذية العامة لبرامجها الفرعية في المجالات الفنية التالية:

(أ) التعاون الإقليمي لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، مع التركيز على إنتاج إحصاءات ومؤشرات موثوق بها لرصد الأهداف الإنمائية للألفية، وكذلك تعزيز التحليل وتوفير الخدمات الاستشارية والخدمات في مجال بناء القدرات؛

(ب) التنمية المستدامة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، مع التركيز على تعزيز البحوث وتقديم المشورة بشأن السياسات في مجال تغير المناخ والتكيف معه والتخفيف من آثاره؛

(ج) الابتكار وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وإدارة المعارف.

٨١ - وتلاحظ اللجنة أيضا أن نسبة كبيرة من الوظائف الإضافية المقترحة هي وظائف على مستوى المبتدئين (ف-٢/٣). وقد أُبلغت بأن هذا النهج اعتُمد كجزء لا يتجزأ من استراتيجية الموارد البشرية للجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، لتجديد شباب قاعدة موظفيها وتوسيع نطاق هذه القاعدة عن طريق تعيين شباب من الفئة الفنية يتمتعون بمؤهلات عالية ومهارات متعددة، وذلك تحسبا للعدد الكبير من الموظفين الذين سيتقاعدون قريبا. وتثني اللجنة على النهج الاستباقي الذي تعتمده اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في التخطيط لمواردها البشرية وفي إدارة تلك الموارد.

البرنامج الفرعي ١

الصلات مع الاقتصاد العالمي والتكامل والتعاون الإقليميان

٨٢ - يتمثّل الهدف الرئيسي لهذا البرنامج الفرعي في تعزيز الصلات بين البلدان في المنطقة والاقتصاد العالمي وتعزيز خطط التعاون والتكامل الإقليميين على الصعيدين دون الإقليمي والإقليمي وعلى صعيد نصف الكرة الأرضية. ويُطلب إنشاء ثلاث وظائف إضافية لشعبة التجارة والتكامل على الصعيد الدولي على النحو التالي:

(أ) موظف شؤون اقتصادية واحد برتبة ف-٤ ليسهم في تعزيز القدرات التحليلية للشعبة فيما يتعلق بالمسائل الناشئة من قبيل التجارة والفقر؛

(ب) موظف شؤون اقتصادية واحد برتبة ف-٣ ليعزز القدرات التحليلية للشعبة في مجال الشراكات بين القطاعين العام والخاص؛

(ج) مساعد بحوث واحد من الرتبة المحلية ليوفر الدعم في مجال البحوث والدعم الإداري.

وتوصي اللجنة بالموافقة على الاقتراحات المتعلقة بالبرنامج الفرعي ١.

البرنامج الفرعي ٢

الإنتاج والابتكار

٨٣ - يُقترح تعزيز قدرات البرنامج الفرعي في مجال التحليل والبحث والرصد وتقييم السياسات، ولا سيما في مجالات الابتكار وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية. ويُقترح إنشاء ثلاث وظائف إضافية لشعبة الإنتاج والإنتاجية والإدارة على النحو التالي:

(أ) موظفا شؤون اقتصادية اثنان برتبة ف-٣ ليضطلعا بأعمال التحليل والبحث ويقدما توصيات في مجال السياسات ويقدما خدمات أخرى في مجال التعاون التقني تتصل بالابتكار وبمسائل العلم والتكنولوجيا، وكذلك تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية؛

(ب) مساعد بحوث واحد من الرتبة المحلية ليقدم الدعم في مجال التحليل والبحث، ولينظم قواعد البيانات ويستكملها ويحسنها.

وتوصي اللجنة بالموافقة على الاقتراحات المتعلقة بالبرنامج الفرعي ٢.

البرنامج الفرعي ٤

التنمية الاجتماعية والعدالة الاجتماعية

٨٤ - يقترح الأمين العام تعزيز قدرة البرنامج الفرعي في مجالات الرصد والتقييم وتبادل أفضل الممارسات والاضطلاع بأعمال المتابعة لكي تمضي بلدان المنطقة قدما نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وكذلك لتوسيع نطاق المساعدة التقنية وأنشطة التدريب. ويُقترح إنشاء ثلاث وظائف إضافية لشعبة التنمية الاجتماعية، وكذلك إعادة تصنيف وظيفة واحدة فيها على النحو التالي:

(أ) إعادة تصنيف وظيفة واحدة شاغرة من الرتبة ف-٤ إلى الرتبة ف-٥ لموظف شؤون اجتماعية أقدم ليقدم الخدمات الاستشارية والخدمات في مجال بناء القدرات على مستوى رفيع؛

(ب) موظف شؤون اجتماعية واحد برتبة ف-٣ ليعزز عمل البرنامج الفرعي فيما يتصل برصد التقدم المحرز في مجال تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية؛

(ج) مساعدا بحوث اثنان من الرتبة المحلية.

وتوصي اللجنة بالموافقة على وظيفة برتبة ف-٣ لموظف شؤون اجتماعية واحد وعلى وظيفتين من الرتبة المحلية لمساعدَي بحوث. أما فيما يتعلق بإعادة تصنيف الوظيفة الشاغرة من الرتبة ف-٤ إلى الرتبة ف-٥ ليشغلها موظف شؤون اجتماعية أقدم، فلم تجد اللجنة التبرير المقدم لها مقنعا، وبالتالي فإنها توصي بعدم الموافقة على إعادة التصنيف المقترحة.

البرنامج الفرعي ٥

تعميم مراعاة المنظور الجنساني في التنمية الإقليمية

٨٥ - يشير الأمين العام إلى أن هناك حاجة إلى تعزيز قدرة البرنامج الفرعي لكي يلبي الطلبات المتزايدة التي تتقدم بها الدول الأعضاء والمتصلة بتعميم مراعاة المنظور الجنساني وتوفير الدعم لإنشاء مرصد إقليمي للتكافؤ بين الجنسين. وأُبلِغت اللجنة، بناء على استفسارها، بأن فريقا عاملا مشتركا بين المؤسسات يشمل اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وصندوق الأمم المتحدة للسكان وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة والمعهد الدولي للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة ومكتب خدمات المشاريع عقد اجتماعه الأول في آذار/مارس ٢٠٠٨ بشأن إنشاء مرصد التكافؤ بين الجنسين. ويُقترح إنشاء ثلاث وظائف إضافية لشعبة المرأة والتنمية على النحو التالي:

(أ) موظف شؤون اجتماعية واحد أقدم برتبة ف-٥ ليجري البحوث ويقدم الخدمات الفنية أثناء الاجتماعات والمؤتمرات الإقليمية والخدمات الاستشارية التقنية والتدريب في المجال الجنساني دعما للدول الأعضاء، ولكي يشرف كذلك على إنشاء مرصد جديد للتكافؤ بين الجنسين؛

(ب) موظف شؤون اجتماعية واحد برتبة ف-٣ ليقدم الخدمات لفريق الإحصاءات الجنسانية في مجال بناء القدرات والتعاون التقني والدعم في مجال الإحصاءات الجنسانية؛

(ج) مساعد شؤون اجتماعية واحد من الرتبة المحلية ليقدم الدعم للهيئات الحكومية الدولية والأنشطة الجديدة ذات الصلة التي يضطلع بها مرصد التكافؤ بين الجنسين، ويوفر الدعم كذلك للمؤتمرات والاجتماعات.

وتوصي اللجنة بالموافقة على وظيفة واحدة برتبة ف-٣ لموظف شؤون اجتماعية وعلى وظيفة واحدة من الرتبة المحلية لمساعد بحوث. وترى اللجنة أن طلب إنشاء وظيفة برتبة ف-٥ لموظف شؤون اجتماعية أقدم لمرصد التكافؤ بين الجنسين لا يستند إلى مبررات كافية. ولذا، فهي توصي بالموافقة على هذه الوظيفة برتبة ف-٤.

البرنامج الفرعي ٦

السكان والتنمية

٨٦ - يُقترح تعزيز هذا البرنامج الفرعي في مجال إجراء البحوث وجمع البيانات وتقييم السياسات ووضعها استجابة للطلبات المتزايدة المقدمة من الدول الأعضاء بهدف الحصول على الخدمات الاستشارية التقنية والاضطلاع بأنشطة لديها لبناء القدرات لتحسين بياناتها الديمغرافية المتعلقة بالشعوب الأصلية والمنحدرين من أصل أفريقي والشيخوخة، والهجرة. ويُقترح إنشاء وظيفتين إضافيتين لشعبة السكان والتنمية على النحو التالي:

(أ) موظف شؤون سكان واحد برتبة ف-٣ ليعزز قدرات الشعبة في مجال إجراء البحوث والتحليل ووضع السياسات؛

(ب) مساعد بحوث واحد من الرتبة المحلية ليضطلع بالمهام الفنية واللوجستية.

وتوصي اللجنة بالموافقة على الاقتراحات المتعلقة بالبرنامج الفرعي ٦.

البرنامج الفرعي ٨

التنمية المستدامة والمستوطنات البشرية

٨٧ - تقترح اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي تعزيز أنشطتها الفنية والتحليلية والاستشارية في مجال تغير المناخ والتكيف معه والتخفيف من آثاره، استجابة لقرار الجمعية العامة ٢٠١/٦١ بشأن حماية المناخ العالمي لمنفعة أجيال البشرية الحالية والمقبلة ولقراريها ٢٠٠/٦١ و ١٩٨/٦١ بشأن إدارة الكوارث الطبيعية. ويُقترح إنشاء أربع وظائف إضافية لشعبة التنمية المستدامة والمستوطنات البشرية على النحو التالي:

(أ) موظف شؤون اقتصادية واحد أقدم برتبة ف-٥ ليقود العمل المتعلق بتغير المناخ والتخفيف من آثاره والتكيف معه؛

(ب) موظف شؤون اقتصادية واحد برتبة ف-٣ ليدعم القدرات التحليلية للشعبة في مجال تغير المناخ، ويتولى الاتصال مع الحكومات الإقليمية والكيانات الأخرى التابعة للأمم المتحدة؛

(ج) موظف شؤون اقتصادية واحد برتبة ف-٢ ليقدم الدعم للبرنامج الفرعي في مجال إجراء البحوث؛

(د) مساعد بحوث واحد من الرتبة المحلية.

وتوصي اللجنة الاستشارية بالموافقة على إنشاء وظائف لموظف شؤون اقتصادية واحد أقدم برتبة ف-٥، وموظف شؤون اقتصادية واحد برتبة ف-٣، ومساعد بحوث واحد. وتوصي اللجنة بعدم الموافقة على الوظيفة الإضافية لموظف شؤون اقتصادية برتبة ف-٣ نظرا للقدرات الموجودة في الشعبة.

البرنامج الفرعي ٩

الموارد الطبيعية والهياكل الأساسية

٨٨ - يقترح الأمين العام تعزيز قدرة هذا البرنامج الفرعي على الاضطلاع بالأنشطة المنوطة به وزيادة خدمات التعاون التقني التي يقدمها في مجالات مصادر الطاقة المتجددة والإدارة المستدامة للمياه. ويُقترح إنشاء أربع وظائف إضافية لشعبة الموارد الطبيعية والهياكل الأساسية على النحو التالي:

(أ) موظف شؤون اقتصادية واحد برتبة ف-٤ ليتولى مسؤولية إجراء البحوث والرصد ومشاريع التعاون التقني والخدمات الاستشارية في مجالات من قبيل الوقود الحيوي، والصكوك المالية والمعيارية لتعزيز كفاءة الطاقة، والحوافز الاقتصادية والتنظيمية لتكنولوجيا استغلال الطاقة المتجددة والموارد غير التقليدية، والاستخدام الرشيد لموارد الطاقة الحيوية؛

(ب) موظف شؤون اقتصادية واحد برتبة ف-٢ لإجراء بحوث في مجال الإدارة المتكاملة للمياه والترتيبات المؤسسية لإدارة المياه وتنظيم ما يتصل بذلك من خدمات ومرافق عامة؛

(ج) موظف شؤون اقتصادية واحد برتبة ف-٢ ليقدم الدعم للأبحاث في مجال الطاقة، مع التركيز بشكل خاص على مصادر الطاقة المتجددة والوقود الحيوي؛

(د) مساعد بحوث من الرتبة المحلية ليقدم الدعم في مجال إجراء البحوث.

وتوصي اللجنة بالموافقة على الاقتراحات المتعلقة بالبرنامج الفرعي ٩.

البرنامج الفرعي ١٠

الإحصاءات والإسقاطات الاقتصادية

٨٩ - يُقترح تعزيز قدرة هذا البرنامج الفرعي على تقديم خدمات التعاون التقني وإنجاز الأنشطة المقررة في مجال المتابعة الإحصائية للأهداف الإنمائية للألفية وغيرها من الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا. ويقترح إنشاء وظيفة إضافية برتبة ف-٣ لإحصائي في شعبة الإحصاءات والإسقاطات الاقتصادية ليدعم تنفيذ برنامج العمل المتصل بإحصاءات ومؤشرات إنجاز الأهداف الإنمائية للألفية. **وتوصي اللجنة بالموافقة على هذا الاقتراح** (انظر الفقرتين ٢٦ و ٢٧ أعلاه).

البرنامج الفرعي ١١

الأنشطة دون الإقليمية في المكسيك وأمريكا الوسطى

٩٠ - يُقترح تعزيز قدرات هذا البرنامج الفرعي في مجالات التحليل وإجراء البحوث والرصد وتقييم السياسات في مجالي استراتيجيات التكامل الإقليمي و إدارة المعارف. ويقترح إنشاء ثلاث وظائف إضافية للمقر دون الإقليمي في المكسيك على النحو التالي:

(أ) موظف شؤون اقتصادية واحد برتبة ف-٤ ليتولى العمل التحليلي والبحثي والخاص بالتعاون التقني فيما يتعلق بالتكامل الإقليمي، والطاقة، والبيئة، بما في ذلك التعاون في تصميم وتنفيذ أنشطة/استراتيجيات بناء القدرات المتصلة بالتجارة وتنسيق التعاون التقني في مسائل التكامل؛

(ب) موظف واحد برتبة ف-٣ لإدارة المعارف ليكون مسؤولا عن وضع وتنفيذ استراتيجية اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في السياق دون الإقليمي للمكسيك وأمريكا الوسطى؛

(ج) وظيفة مساعد بحوث واحد من الرتبة المحلية ليتولى تجهيز الإحصاءات وتحليلها.

وتوصي اللجنة الاستشارية بالموافقة على وظيفتين، إحداهما برتبة ف- ٣ لموظف إدارة معارف والأخرى من الرتبة المحلية لمساعد بحوث. وبالنظر إلى القدرة الموجودة لدى المكتب (٤١ وظيفة)، ترى اللجنة أن مهمة موظف الشؤون الاقتصادية المصنفة على الرتبة ف-٤ يمكن الاضطلاع بها بالاستعانة بالموارد الموجودة من الموظفين، ولذا فهي توصي بعدم الموافقة على الاقتراح.

البرنامج الفرعي ١٢

الأنشطة دون الإقليمية في منطقة البحر الكاريبي

٩١ - يهدف التعزيز المقترح لهذا البرنامج الفرعي إلى زيادة قدرة البرنامج الفرعي على أداء أنشطته المقررة في مجالي التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ويقترح إنشاء وظيفتين إضافيتين للمقر دون الإقليمي لمنطقة البحر الكاريبي على النحو التالي:

(أ) موظف شؤون تنمية مستدامة واحد برتبة ف-٣، ليتولى المسؤولية عن عمل المكتب دون الإقليمي، وليكون المنسق في مجالات تغير المناخ، واستراتيجيات وبرامج التخفيف من آثاره والتكيف معه، فضلا عن مجالي منع الكوارث وتقييمها؛

(ب) موظف إدارة معارف واحد برتبة ف-٣ ليتولى المسؤولية عن وضع وتنفيذ استراتيجية اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في السياق دون الإقليمي لمنطقة البحر الكاريبي.

وتوصي اللجنة بالموافقة على الاقتراحات المتعلقة بالبرنامج الفرعي ١٢.

الباب ٢١

التنمية الاقتصادية والاجتماعية في غربي آسيا

الجدول ١٣

ملخص الاحتياجات المدرجة في إطار الباب ٢١، التنمية الاقتصادية والاجتماعية في غربي آسيا

الوظائف	العدد	الرتبة
الوظائف الحالية	٢٥٥	١ وكيل أمين عام، و ١ مد-٢، و ٧ مد-١، و ٢٣ ف-٥، و ٣٢ ف-٤، و ٢٨ ف-٣، و ١٨ ف-٢/١، و ١٤٤ من الرتبة المحلية، و ١ من فئة الخدمات الميدانية
الوظائف الجديدة المقترحة	٨	١ ف-٥، و ٣ ف-٤، و ٢ ف-٣، و١ من الموظفين الفنيين الوطنيين، و ١ من الرتبة المحلية
مجموع الوظائف المقترحة	٢٦٣	١ وكيل أمين عام، ١ مد-٢، و ٧ مد-١، و ٢٤ ف-٥، و ٣٥ ف-٤، و ٣٠ ف-٣، و ١٨ ف-٢/١، و ١ من الموظفين الوطنيين الفنيين، و ١٤٥ من الرتبة المحلية، و ١ من فئة الخدمة الميدانية
الموارد	(بدولارات الولايات المتحدة الأمريكية)	
الاعتماد الأولي	٥٨ ١٠٧ ٥٠٠	
الموارد الإضافية	١ ٦٦٦ ٦٠٠	(يشمل ٢٢١ ٠٠٠ دولار للاستشاريين و ٦٣ ٠٠٠ دولار لسفر الموظفين)

البرنامج الفرعي ١

الإدارة المتكاملة للموارد الطبيعية لأغراض التنمية المستدامة

٩٢ - يشير الأمين العام إلى أن عبء عمل هذا البرنامج الفرعي قد زاد نتيجة لقرار الجمعية العامة إيلاء أولوية عالية لقضايا تغير المناخ؛ وزيادة الطلبات على الإسهامات الإقليمية في أعمال الجمعية العامة، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ولجنة التنمية المستدامة وغيرها من المحافل العالمية ذات الصلة؛ وتزايد التعاون اللازم لدعم عمل مجالس الوزراء العرب المسؤولين عن البيئة والكهرباء؛ وتزايد التفاعل مع البلدان الأعضاء في التصدي للمسائل العابرة للحدود ذات الصلة بإدارة الموارد الطبيعية والبيئة. ويُقترح إنشاء وظيفة إضافية برتبة ف-٤ في شعبة التنمية المستدامة والإنتاجية لموظف فني للبيئة والتنمية، ليتولى المسؤولية عن إجراء بحوث وتحليلات بشأن قضايا تغير المناخ. **وتوصي اللجنة بالموافقة على هذا الاقتراح.**

البرنامج الفرعي ٢

السياسات الاجتماعية المتكاملة

٩٣ - مطلوب موارد إضافية لسد ثغرة في قدرة شعبة التنمية الاجتماعية على الاضطلاع بعمل تحليلي متكامل فيما يتعلق بتعزيز الترابط بين البعدين الاقتصادي والاجتماعي للتنمية بالتعاون الوثيق مع سائر الكيانات الإقليمية. ويُقترح إنشاء وظيفة إضافية برتبة ف-٤ لموظف فني لتخطيط الشؤون الاقتصادية والإنمائية، ليتولى المسؤولية عن العمل التحليلي، وإجراء البحوث، وتيسير مناقشة السياسات، ومساعدة البلدان في صياغة سياسات وبرامج وطنية سليمة. **وتوصي اللجنة بالموافقة على هذا الاقتراح.**

البرنامج الفرعي ٣

التنمية والتكامل الاقتصاديان

٩٤ - يشير الأمين العام إلى أن من الضروري تعزيز قدرات شعبة التنمية الاقتصادية والعولمة لتمكينها من الاضطلاع بأبحاث متعمقة تتعلق بسياسة الاقتصاد الكلي، ولكفالة التنسيق الفني الفعال بين الوكالات من أجل إصدار التقرير الإقليمي للأهداف الإنمائية للألفية الخاص بالمنطقة العربية في الوقت المناسب. ويُقترح إنشاء وظيفتين إضافيتين لموظفي شؤون اقتصادية اثنين، أحدهما برتبة ف-٤ والآخر برتبة ف-٣ للاستجابة لقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٢٠٠٧/٣٠ المؤرخ ٢٧ تموز/يوليه ٢٠٠٧ بشأن متابعة المؤتمر الدولي لتمويل التنمية، وللقيام على نحو فعال بمساعدة حكومات الدول الأعضاء في حشد الموارد لأغراض

التنمية، وبخاصة في بلدان المنطقة غير المنتجة للنفط وأقل البلدان نموا. **وتوصي اللجنة بالموافقة على هذا الاقتراح.**

البرنامج الفرعي ٤

تسخير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل التكامل الإقليمي

٩٥ - مطلوب موارد إضافية لتأمين تشغيل مركز التكنولوجيا التابع للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا وإدارته على نحو فعال، وإنشاء منتدى إقليمي لتسهيل تقاسم البلدان الأعضاء فيما بينها للمعارف المتعلقة بنقل التكنولوجيا لأغراض التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة في المنطقة. ويقترح إنشاء ثلاث وظائف إضافية على النحو التالي:

(أ) وظيفة واحدة برتبة ف-٥ لرئيس مركز التكنولوجيا التابع للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا؛

(ب) وظيفة واحدة لموظف فني وطني لإجراء البحوث والتحليلات في مجال تعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب في نقل التكنولوجيا، فضلا عن تخطيط البرامج، ودعم الرصد والتقييم؛

(ج) وظيفة واحدة بالرتبة المحلية لدعم المركز.

٩٦ - وقد طلبت اللجنة معلومات إضافية عن حالة إنشاء مركز التكنولوجيا وعن مهامه وإطاره التمويلي. وأبلغت اللجنة بأن اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا وافقت على إنشاء المركز في دورتها الرابعة والعشرين المعقودة في أيار/مايو ٢٠٠٦. وتفهم اللجنة أيضا أن المركز سيمول بصورة رئيسية من موارد خارجة عن الميزانية وأنه لم يُنشأ بعد. **وتوصي اللجنة بعدم الموافقة على الوظيفة من الرتبة ف-٥ لرئيس مركز التكنولوجيا التابع للجنة الاقتصادية لغربي آسيا. وتوصي بالموافقة على الاقتراحين الآخرين المتعلقين بإنشاء وظيفة واحدة لموظف فني وطني ووظيفة واحدة من الرتبة المحلية.**

البرنامج الفرعي ٥

إحصاءات وضع السياسات المستندة إلى أدلة

٩٧ - مطلوب موارد إضافية لتمكين اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا من الوفاء بولايتها بشأن تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة على نحو ما دعا إليه مؤتمر القمة العالمي عام ٢٠٠٥، وقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٣٣/٢٠٠٧ المتعلق بتعميم منظور جنساني في جميع سياسات منظومة الأمم المتحدة وبرامجها. ويقترح إنشاء وظيفة إضافية

واحدة برتبة ف-٣ في شعبة الإحصاءات لإحصائي يتولى المسؤولية عن جمع واستقراء ووضع إحصاءات جنسانية والتحقق منها في مجالات منها التعليم، وحصة النساء في العمالة المأجورة في غير القطاع الزراعي، ونسبة المقاعد التي تشغلها نساء في البرلمانات الوطنية. **وتوصي اللجنة بالموافقة على هذا الاقتراح.**

الباب ٢٨ دال

مكتب خدمات الدعم المركزية

الجدول ١٤

ملخص الاحتياجات في إطار الباب ٢٨ دال، مكتب خدمات الدعم المركزية

الموارد	(بدولارات الولايات المتحدة)
الاعتماد الأولي	٢٣٦ ٣٠٠ ١٠٠
الموارد الإضافية	١ ٦٦٥ ٤٠٠

٩٨ - تقدّر الاحتياجات الإضافية للباب ٢٨ دال بمبلغ ٤٠٠ ٦٦٥ ١ دولار لتغطية تكلفة أماكن المكاتب وأثاث المكاتب ومصروفات التشغيل العامة المتعلقة بالموظفين الجدد المقترح أن يعملوا في المقر. **وسوف يترتب على التخفيضات في عدد الموظفين الموصى بها في الفقرات أعلاه حدوث انخفاض بمقدار ٥٠٠ ٣٧٢ دولار في إطار بند خدمات الدعم.**

الباب ٢٨ هاء

الإدارة، جنيف

الجدول ١٥

ملخص الاحتياجات في إطار الباب ٢٨ هاء، الإدارة، جنيف

الموارد	(بدولارات الولايات المتحدة)
الاعتماد الأولي	١٠١ ١٢٨ ٢٠٠
الموارد الإضافية	١٠١ ٣٨٩ ٧٠٠

٩٩ - تقدر الاحتياجات الإضافية للباب ٢٨ هاء بمبلغ ٧٠٠ ٣٨٩ ١٠١ دولار لتغطية تكلفة أماكن المكاتب وأثاث المكاتب ومصروفات التشغيل العامة المتعلقة بالموظفين الجدد

المقترح أن يعملوا في جنيف. **وسوف يترتب على التخفيضات في عدد الموظفين الموصى بها في الفقرات أعلاه انخفاض قدره ٤٠٠ ١١٢ دولار في إطار بند خدمات الدعم.**

الخلاصة

١٠٠ - يطلب الأمين العام إلى الجمعية العامة أن توافق، اعتبارا من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٨، في إطار الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩، على: (أ) إنشاء ١٥٢ وظيفة جديدة (٥ برتبة مد-١، و ٢٣ برتبة ف-٥، و ٤٤ برتبة ف-٤، و ٣٢ برتبة ف-٣، و ٥ برتبة ف-١/٢، و ٤ من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى)، و ١٧ من فئة الخدمات العامة (الرتبة المحلية) و ٢٢ لموظفين فنيين وطنيين)؛ و (ب) إلغاء وظيفة برتبة وكيل أمين عام، ووظيفة من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى)؛ و (ج) إعادة تصنيف وظيفة من الرتبة ف-٤ إلى الرتبة ف-٥؛ و (د) نقل ثلاث وظائف برتبة ف-٤ ووظيفتين برتبة ف-١/٢ داخل باب الميزانية الخاص بكل منها.

١٠١ - ومن بين الوظائف التي يقترحها الأمين العام وعددها ١٥٢وظيفة، أوصت اللجنة الاستشارية بالموافقة على ما مجموعه ١٣٥ وظيفة جديدة ومنصب واحد سيمول جميعها من المساعدة المؤقتة العامة، وستُنشأ اعتبارا من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩. وفيما يتعلق بالإلغاء المقترح لوظيفة وكيل أمين عام ووظيفة واحدة من فئة الخدمات العامة في إطار الباب ١١، ترد ملاحظات اللجنة في الفقرة ٥١ أعلاه. وسيترتب على توصيات اللجنة بشأن الوظائف حدوث انخفاض في الموارد غير المتعلقة بالوظائف. ونظرا لانقضاء تاريخ ١ تموز/يوليه ٢٠٠٨ الذي توقع الأمين العام أصلا أن يكون هو موعد التنفيذ الفعلي، فقد عُدلت الموارد غير المتعلقة بالوظائف بما يتفق مع ذلك (انظر الجدول ١٦ أدناه).

١٠٢ - وستترتب على توصيات اللجنة الاستشارية تخفيضات يبلغ إجماليها ٧٠٠ ٣٢٧ ٩ دولار (صافيها ٨٠٠ ٥٠٠ ٨ دولار)، على النحو التالي:

الجدول ١٦

التخفيضات الناشئة عن توصيات اللجنة الاستشارية

(بدولارات الولايات المتحدة)

الباب	التخفيضات في الموارد المتعلقة بالوظائف	التخفيضات في الموارد غير المتعلقة بالوظائف	المجموع
٩ - الشؤون الاقتصادية والاجتماعية	٢ ٠٩٣ ٥٠٠	١٨٤ ٨٠٠	٢ ٢٧٨ ٣٠٠
١٠ - أقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية،	١٩٣ ٦٠٠	١٥ ٥٠٠	٢٠٩ ١٠٠
١١ - دعم الأمم المتحدة للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا	١٤٩ ١٠٠ [أ]	١٥٥ ٠٠٠	٥ ٩٠٠
١٢ - التجارة والتنمية	١ ٣٥٢ ٣٠٠	١٨٣ ٠٠٠	١ ٥٣٥ ٣٠٠
١٧ - التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أفريقيا	٥٦١ ٦٠٠	٤٥٣ ٤٠٠	١ ٠١٥ ٠٠٠
١٨ - اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ	٨٤٧ ٢٠٠	٢٣٣ ٣٠٠	١ ٠٨٠ ٥٠٠
١٩ - التنمية الاقتصادية في أوروبا	١٧٦ ٤٠٠	-	١٧٦ ٤٠٠
٢٠ - التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	١ ١٠٢ ٩٠٠	-	١ ١٠٢ ٩٠٠
٢١ - التنمية الاقتصادية والاجتماعية في غربي آسيا	٣٩٨ ٤٠٠	٢١٤ ١٠٠	٦١٢ ٥٠٠
٢٨ دال - مكتب خدمات الدعم المركزية	-	٣٧٢ ٥٠٠	٣٧٢ ٥٠٠
الباب ٢٨ هاء - الإدارة، جنيف	-	١١٢ ٤٠٠	١١٢ ٤٠٠
المجموع (الصافي)	**٦ ٥٧٦ ٨٠٠**	**١ ٩٢٤ ٠٠٠**	**٨ ٥٠٠ ٨٠٠**
٣٥ - الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين	٨٢٦ ٩٠٠	-	٨٢٦ ٩٠٠
المجموع (الإجمالي)	**٧ ٤٠٣ ٧٠٠**	**١ ٩٢٤ ٠٠٠**	**٩ ٣٢٧ ٧٠٠**

(أ) زيادة في الموارد المتعلقة بالوظائف، تعزى إلى إلغاء وظيفتين، إحداهما برتبة وكيل أمين عام والأخرى من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى) اعتبارا من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩ بدلا من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٨.

١٠٣ - وبناء على ذلك، توصي اللجنة الاستشارية بأن توافق الجمعية العامة على مجموع الاحتياجات المتعلقة بالموظفين وغير المتعلقة بالموظفين البالغ إجماليها ٣٠٠ ٢٤٣ ١٦ دولار (صافيها ٥٠٠ ٧٢٣ ١٤ دولار) للفترة من ١ كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٩ إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩.

المرفق الأول

الاعتمادات الموافق عليها لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، وحساب التنمية، ومكتب الممثل السامي لأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، والشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، واللجان الإقليمية لفترات السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩ حتى ٢٠٠٨-٢٠٠٩، بما في ذلك الموارد المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩ للأنشطة المتصلة بالتنمية (A/62/708)

	١٩٩٨-١٩٩٩[أ]		٢٠٠٠-٢٠٠١[ب]		٢٠٠٢-٢٠٠٣[ج]	٢٠٠٤-٢٠٠٥[د]		٢٠٠٦-٢٠٠٧[هـ]		٢٠٠٨-٢٠٠٩[و]		+ ٢٠٠٨-٢٠٠٩ *A/62/708*
	بآلاف دولارات الولايات المتحدة	النسبة المئوية	بآلاف دولارات الولايات المتحدة	النسبة المئوية	بآلاف دولارات الولايات المتحدة	بآلاف دولارات الولايات المتحدة	النسبة المئوية	بآلاف دولارات الولايات المتحدة	النسبة المئوية	بآلاف دولارات الولايات المتحدة	النسبة المئوية	
مجموع الأمم المتحدة	٢ ٥٣٢ ٣٣١,٢	١٠٠,٠	٢ ٥٣٥ ٦٨٩,٢	١٠٠,٠	٢ ٦٢٥ ١٧٨,٧	٣ ١٦٠ ٨٦٠,٣	١٠٠,٠	٣ ٧٩٨ ٩١٢,٥	١٠٠,٠	٤ ١٧١ ٣٥٩,٧	١٠٠,٠	١٠٠,٠
مجموع إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية/حساب التنمية/مكتب الممثل السامي لأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية/الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا/مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية/اللجان الإقليمية	٨١٠,٦ ٥٥٠	٢١,٨	٩٨١,٦ ٥٢٤	٢٠,٧	٣٨٨,٢ ٥٢٠	٣٦٤,٣ ٦١٦	١٩,٨	٩١٨,٨ ٦٧٨	١٧,٩	٠٥٨,٧ ٧٤٤	١٧,٨	١٨,٢
إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية	٢٦٢,٣ ١٠٩	٤,٣	١١٢,٦ ١١٣	٤,٥	٠٤٣,٤ ١٢١	٧٣٩,٤ ١٣٧	٤,٦	٩٣٠,٩ ١٥٧	٤,٢	٣٨٤,٨ ١٥٨	٣,٨	٣,٩
حساب التنمية	٠٦٥,٠ ١٣	٠,٥	٠٦٥,٠ ١٣	٠,٥	٠٦٥,٠ ١٣	٠٦٥,٠ ١٣	٠,٥	٩٥٤,١ ١٣	٠,٤	٦٥١,٣ ١٨	٠,٤	٠,٤
مكتب الممثل السامي لأقل البلدان - نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية	-	٠,٠	-	٠,٠	٠٥٥,٦ ٣	٢٣١,٩ ٤	٠,١	٠٥٦,٨ ٥	٠,١	٤٤٠,٤ ٥	٠,١	٠,١
الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا	٣٨٥,٢ ٥	٠,٢	٨٨٣,٤ ٥	٠,٢	٩٣٢,٧ ٥	٣٤٤,٠ ٩	٠,٢	٧٩١,٩ ١٠	٠,٣	٦٤١,٩ ١١	٠,٣	٠,٣
مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية	٢٩٦,٩ ٩٦	٣,٨	٦٨٥,٥ ٨٧	٣,٥	٨٥٨,٤ ٨٤	٢٤١,٨ ١٠٦	٣,٢	٠٩١,٦ ١١١	٣,٤	٧٤٦,١ ١٢٣	٢,٩	٣,٠
اللجان الإقليمية	٨٠١,٢ ٣٢٦	١٢,٩	٢٣٥,١ ٣٠٥	١٢,٠	٤٣٣,١ ٢٩٢	٧٤٢,٢ ٣٤٥	١١,١	٠٩٣,٥ ٣٨٠	١٠,٠	١٩٤,٢ ٤٢٦	١٠,٢	١٠,٤
اللجنة الاقتصادية لأفريقيا	٩٢٦,٤ ٨٧	٣,٥	٤٥٥,٢ ٧٨	٣,١	٧٦٠,١ ٨٠	٦١٧,٠ ٩٥	٣,١	٠١١,٤ ١٠٦	٣,٠	٧٩٨,٢ ١١٩	٢,٨	٢,٩

	١٩٩٨-١٩٩٩[أ]		٢٠٠٠-٢٠٠١[ب]		٢٠٠٢-٢٠٠٣[ج]		٢٠٠٤-٢٠٠٥[د]		٢٠٠٦-٢٠٠٧[هـ]		٢٠٠٨-٢٠٠٩[و]		٢٠٠٨-٢٠٠٩ + *A/62/708*	
	بآلاف دولارات الولايات المتحدة	النسبة المئوية	بآلاف دولارات الولايات المتحدة	النسبة المئوية	بآلاف دولارا ت الولايات المتحدة	النسبة المئوية	بآلاف دولارات الولايات المتحدة	النسبة المئوية	بآلاف دولارات الولايات المتحدة	النسبة المئوية	بآلاف دولارات الولايات المتحدة	النسبة المئوية	بآلاف دولارات الولايات المتحدة	النسبة المئوية
اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ	١٦٧,٥ ٥٦	٢,٢	٠٣١,٦ ٥٧	٢,٢	٨٠٤,٥ ٥٢	٢,٠	٦٤٤,٠ ٦٦	٢,١	٨٥٨,١ ٧١	١,٩	٩٢٦,٤ ٨٣	٢,٠	١١٠,٣ ٨٧	٢,١
اللجنة الاقتصادية لأوروبا	٨٧٥,٤ ٤٤	١,٨	٥٥٤,٦ ٤٠	١,٦	٦٠٥,٩ ٤٠	١,٥	١٩٦,٨ ٥٠	١,٦	١٧٦,٧ ٥٤	١,٤	٩١٧,١ ٥٩	١,٤	٤٦٨,١ ٦٠	١,٤
اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	٩٠٦,٩ ٨٧	٣,٥	٨٥٧,٥ ٧٨	٣,١	١٦٧,٤ ٦٩	٢,٦	٨٠٤,٠ ٨٠	٢,٦	٦٣٠,٤ ٩٤	٢,٥	٤٤٥,٠ ١٠٤	٢,٥	٥٠٢,٨ ١٠٧	٢,٦
اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا	٩٢٥,٠ ٤٩	٢,٠	٣٣٦,٢ ٥٠	٢,٠	٠٩٥,٢ ٤٩	١,٩	٤٨٠,٤ ٥٢	١,٧	٤١٦,٩ ٥٣	١,٤	١٠٧,٥ ٥٨	١,٤	٧٧٤,١ ٥٩	١,٤

(أ) قرار الجمعية العامة ٥٢/٢٢١ ألف.

(ب) قرار الجمعية العامة ٥٤/٢٥٠ ألف.

(ج) قرار الجمعية العامة ٥٦/٢٥٤ ألف.

(د) قرار الجمعية العامة ٥٨/٢٧١ ألف.

(هـ) قرار الجمعية العامة٦٠/٢٧٤ ألف.

(و) قرار الجمعية العامة ٦٢/٢٣٧ ألف.

المرفق الثاني

وظائف الفئة الفنية وفئة الخدمات العامة الموافق عليها لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، وحساب التنمية، ومكتب الممثل السامي لأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، والشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، واللجان الإقليمية لفترات السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩ حتى ٢٠٠٨-٢٠٠٩، بما في ذلك الموارد المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩ للأنشطة المتصلة بالتنمية (A/62/708)

	١٩٩٨-١٩٩٩			٢٠٠٠-٢٠٠١			[أ]٢٠٠٢-٢٠٠٣			[ب]٢٠٠٤-٢٠٠٥			[أ]٢٠٠٦-٢٠٠٧			٢٠٠٨-٢٠٠٩			A/62/708: ٢٠٠٨-٢٠٠٩		
	المجموع	الفئة الفنية	فئة الخدمات العامة[ج]	المجموع	الفئة الفنية	فئة الخدمات العامة[ج]	المجموع	الفئة الفنية	فئة الخدمات العامة[ج]	المجموع	الفئة الفنية	فئة الخدمات العامة[ج]	المجموع	الفئة الفنية	فئة الخدمات العامة[ج]	المجموع	الفئة الفنية	فئة الخدمات العامة[ج]	المجموع	الفئة الفنية	فئة الخدمات العامة[ج]
مجموع الأمم المتحدة	٨ ٧٩٢	٣ ٦٤٢	٥ ١٥٠	٨ ٩٢٦	٣ ٧٤٣	٥ ١٨٣	٨ ٩١٩	٣ ٨١٤	٥ ١٠٥	٩ ١١٩	٣ ٩١١	٥ ٢٠٨	٩ ٦٣٧	٤ ١٣٥	٥ ٥٠٢	٤ ٣٣٦٩ ٩٢٣			٩ ٩٩٨	٤ ٣٦٩	٥ ٦٢٩
التغيير مقارنة بفترة السنتين السابقة	–	–	–	١,٥	٢,٨	٠,٦	-٠,١	١,٩	-١,٥	٢,٢	٢,٥	٢,٠	٥,٧	٥,٧	٥,٦	٣,٠	٤,٩	١,٥	٣,٧	٥,٧	٢,٣
إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية وحساب التنمية/الممثل السامي لأقل البلدان نموا والبلدان الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا/مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية/اللجان الإقليمية	٢ ٩٤٩	١ ٣٢٦	١ ٦٢٣	٢ ٩٣٢	١ ٣٢٥	١ ٦٠٧	٢ ٩٦٣	١ ٣٦٠	١ ٦٠٣	٣ ٠٣٥	١ ٣٩٤	١ ٦٤١	٢ ٨٦٠	١ ٤١٥	١ ٤٤٥	٢ ٨٧١	١ ٤٢٤	١ ٤٤٧	٣ ٠٢١	١ ٥٣٢	١ ٤٨٩
النسبة المئوية من مجموع الأمم المتحدة	٣٣,٥	٣٦,٤	٣١,٥	٣٢,٨	٣٥,٤	٣١,٠	٣٣,٢	٣٥,٧	٣١,٤	٣٣,٣	٣٥,٦	٣١,٥	٢٩,٧	٣٤,٢	٢٦,٣	٢٨,٩	٣٢,٨	٢٥,٩	٣٠,٢	٣٥,١	٢٦,٥
التغيير مقارنة بفترة السنتين السابقة	–	–	–	-٠,٦	-٠,١	-١,٠	١,١	٢,٦	-٠,٢	٢,٤	٢,٥	٢,٤	-٥,٨	١,٥	-١١,٩	٠,٤	٠,٦	٠,١	٥,٦	٨,٣	٣,٠
إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية	٥٢٨	٢٩٣	٢٣٥	٥١٧	٢٨٧	٢٣٠	٥٢٩	٣٠٣	٢٢٦	٥٤١	٣١٧	٢٢٤	٥٤٢	٣٢٠	٢٢٢	٥٣٧	٣١٦	٢٢١	٥٧٠	٣٤٩	٢٢١
النسبة المئوية من مجموع الأمم المتحدة	٦,٠	٨,٠	٤,٦	٥,٨	٧,٧	٤,٤	٥,٩	٧,٩	٤,٤	٥,٩	٨,١	٤,٣	٥,٦	٧,٧	٤,٠	٥,٤	٧,٣	٤,٠	٥,٧	٨,٠	٣,٩
التغيير مقارنة فترة السنتين السابقة	–	–	–	-٢,١	-٢,٠	-٢,١	٢,٣	٥,٦	-١,٧	٢,٣	٤,٦	-٠,٩	٠,٢	٠,٩	-٠,٩	-٠,٩	-١,٣	-٠,٥	٥,٢	٩,١	-٠,٥

	١٩٩٨-١٩٩٩				٢٠٠٠-٢٠٠١				٢٠٠٢-٢٠٠٣[أ]				٢٠٠٤-٢٠٠٥[ب]				٢٠٠٦-٢٠٠٧[أ]				٢٠٠٨-٢٠٠٩				٢٠٠٨-٢٠٠٩ A/62/708		
	المجموع	الفقرة الفنية	فقرة الخدمات العامة[ج]		المجموع	الفقرة الفنية	فقرة الخدمات العامة[ج]		المجموع	الفقرة الفنية	فقرة الخدمات العامة[ج]		المجموع	الفقرة الفنية	فقرة الخدمات العامة[ج]		المجموع	الفقرة الفنية	فقرة الخدمات العامة[ج]		المجموع	الفقرة الفنية	فقرة الخدمات العامة[ج]		المجموع	الفقرة الفنية	فقرة الخدمات العامة[ج]
مكتب الممثل السامي لأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية									١٣	٩	٤		١٤	١٠	٤		١٥	١١	٤		١٥	١١	٤		٢٠	١٥	٥
النسبة المئوية من مجموع الأمم المتحدة	–	–	–		–	–	–		٠,١	٠,٢	٠,١		٠,٢	٠,٣	٠,١		٠,٢	٠,٣	٠,١		٠,٢	٠,٣	٠,١		٠,٢	٠,٣	٠,١
التغيير مقارنة بفترة السنتين السابقة	–	–	–		–	–	–		–	–	–		٧,٧	١١,١	٠,٠		٧,١	١٠,٠	٠,٠		٠,٠	٠,٠	٠,٠		٣٣,٣	٣٦,٤	٢٥,٠
الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا١٩	١٢	٧	٢٣	١٤	٩	٢٣	١٤	٩	٣٠	١٩	١١		٣٢	٢١	١١		٣٣	٢٢	١١		٣٦	٢٦	١٠				
النسبة المئوية من مجموع الأمم المتحدة ٠,٢	٠,٣	٠,١	٠,٣	٠,٤	٠,٢	٠,٣	٠,٤	٠,٢	٠,٣	٠,٥	٠,٢		٠,٣	٠,٥	٠,٢		٠,٣	٠,٥	٠,٢		٠,٤	٠,٦	٠,٢				
التغيير مقارنة بفترة السنتين السابقة	–	–	٢١,١	١٦,٧	٢٨,٦	٠,٠	٠,٠		٣٠,٤	٣٥,٧	٢٢,٢		٦,٧	١٠,٥	٠,٠		٣,١	٤,٨	٠,٠		١٢,٥	٢٣,٨	٩,١-				
مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية٣٩٦	٢٢٩	١٦٧	٤٠١	٢٣١	١٧٠	٣٩٣	٢٢٦	١٦٧	٣٩٥	٢٢٨	١٦٧		٣٩٠	٢٣٠	١٦٠		٣٩١	٢٣١	١٦٠		٤١٣	٢٥٠	١٦٣				
النسبة المئوية من مجموع الأمم المتحدة ٤,٥	٦,٣	٣,٢	٤,٥	٦,٢	٣,٣	٤,٤	٥,٩	٣,٣	٤,٣	٥,٨	٣,٢		٤,٠	٥,٦	٢,٩		٣,٩	٥,٣	٢,٩		٤,١	٥,٧	٢,٩				
التغيير مقارنة بفترة السنتين السابقة	-	-	١,٣	٠,٩	١,٨	٢,٠-	٢,٢-	١,٨-	٠,٥	٠,٩	٠,٠		١,٣-	٠,٩	٤,٢-		٠,٣	٠,٤	٠,٠		٥,٩	٨,٧	١,٩				
اللجان الإقليمية	٧٩٢٢٠٠٦	١ ٢١٤	١ ٩٩١	٧٩٣	١ ١٩٨	٢ ٠٠٥	٨٠٨	١ ١٩٧	٢ ٠٥٥	٨٢٠	١ ٢٣٥		١ ٨٨١	٨٣٣	١ ٠٤٨		١ ٨٩٥	٨٤٤	١ ٠٥١		١ ٩٨٢	٨٩٢	١ ٠٩٠				
النسبة المئوية من مجموع الأمم المتحدة ٢٢,٨	٢١,٧	٢٣,٦	٢٢,٣	٢١,٢	٢٣,١	٢٢,٥	٢١,٢	٢٣,٤	٢٢,٥	٢١,٠	٢٣,٧		١٩,٥	٢٠,١	١٩,٠		١٩,١	١٩,٥	١٨,٨		١٩,٨	٢٠,٤	١٩,٤				
التغيير مقارنة بفترة السنتين السابقة	-	-	٠,٧-	٠,١	١,٣-	٠,٧	١,٩	٠,١-	٢,٥	١,٥	٣,٢		٨,٥-	١,٦	١٥,١-		٠,٧	١,٣	٠,٣		٥,٤	٧,١	٤,٠				
اللجنة الاقتصادية لأفريقيا	٥٦٢ ٢١٦	٣٤٦	٥٧٠	٢٢١	٣٤٩	٥٧٢	٢٢٢	٣٥٠	٥٧٢	٢٢٣	٣٤٩		٥٢٦	٢٢٢	٣٠٤		٥٤٠	٢٣٢	٣٠٨		٥٦٥	٢٣٩	٣٢٦				
اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ٤٩٢	١٨١	٣١١	٤٦٨	١٧٣	٢٩٥	٤٧٢	١٧٥	٢٩٧	٤٩٤	١٧٩	٣١٥		٤٢٩	١٨٣	٢٤٦		٤٢٩	١٨٤	٢٤٥		٤٥٠	١٩٦	٢٥٤				

	١٩٩٨-١٩٩٩				٢٠٠٠-٢٠٠١				٢٠٠٢-٢٠٠٣[أ]				٢٠٠٤-٢٠٠٥[ب]				٢٠٠٦-٢٠٠٧[أ]				٢٠٠٨-٢٠٠٩				٢٠٠٨-٢٠٠٩			
	المجموع	الفئة الفنية	فئة الخدمات العامة[ج]		المجموع	الفئة الفنية	فئة الخدمات العامة[ج]		المجموع	الفئة الفنية	فئة الخدمات العامة[ج]		المجموع	الفئة الفنية	فئة الخدمات العامة[ج]		المجموع	الفئة الفنية	فئة الخدمات العامة[ج]		المجموع	الفئة الفنية	فئة الخدمات العامة[ج]		المجموع	الفئة الفنية	فئة الخدمات العامة[ج]	
اللجنة الاقتصادية لأوروبا	١٩٥	١١٤	٨١		١٩٦	١١٥	٨١		١٩٨	١١٩	٧٩		١٩٥	١١٩	٧٦		١٩٥	١١٩	٧٦		١٩٥	١٢٠	٧٥		٢٠٠	١٢٤	٧٦	
اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	٤٩١	١٧٨	٣١٣		٤٩١	١٨١	٣١٠		٤٩٣	١٨٦	٣٠٧		٥٠٣	١٩٢	٣١١		٤٧٦	١٩٩	٢٧٧		٤٧٦	١٩٨	٢٧٨		٥٠٤	٢١٧	٢٨٧	
اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا	٢٦٦	١٠٣	١٦٣		٢٦٦	١٠٣	١٦٣		٢٧٠	١٠٦	١٦٤		٢٩١	١٠٧	١٨٤		٢٥٥	١١٠	١٤٥		٢٥٥	١١٠	١٤٥		٢٦٣	١١٦	١٤٧	

(أ) يشمل نقل ١٣ وظيفة من البابين العاشر، الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا (٣ وظائف) و١١ ألف، التجارة والتنمية (١٠ وظائف) إلى الباب الجديد ٩ ألف، مكتب الممثل السامي لأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية على النحو المحدد في الوثيقتين A/56/645/Add.1، و Corr.1 و 2 و A/C.3/56/L.81.

(ب) الزيادة في مجموع وظائف الأمانة العامة للأمم المتحدة والنقصان في عدد وظائف اللجان الإقليمية في فترتي السنتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥ و ٢٠٠٦-٢٠٠٧ يعزيان أساسا إلى تعزيز الأمن والسلامة.

(ج) يشمل وظائف خدمات الأمن، والرتبة المحلية، والخدمة الميدانية، ووظائف الموظفين الفنيين الوطنيين ووظائف المهن والحرف.

المرفق الثالث

توزيع الآثار المترتبة في الموارد حسب أبواب الميزانية

	باب الميزانية (بدولارات الولايات المتحدة)										
	٩	١٠	١١	١٢	١٧ ألف	١٨	١٩	٢٠	٢١	٢٨ دال	٢٨ هاء
الاعتماد الأولي للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩	١٥٨ ٣٨٤ ٨٠٠	٥ ٤٤٠ ٤٠٠	١١ ٦٤١ ٩٠٠	١٢٣ ٧٤٦ ١٠٠	١١٩ ٧٩٨ ٢٠٠	٨٣ ٩٢٦ ٤٠٠	٥٩ ٩١٧ ١٠٠	١٠٤ ٤٤٥ ٠٠٠	٥٨ ١٠٧ ٥٠٠	٢٣٤ ٠٥٤ ٤٠٠	١١٠ ٥٥١ ٠٠٠
الطلبات الإضافية للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩	٥ ٤٦٤ ٧٠٠	٦٣٠ ٧٠٠	٣١٠ ٩٠٠	٣ ٧١٢ ٣٠٠	٢ ٧٢١ ٤٠٠	٣ ١٨٣ ٩٠٠	٥٥١ ٠٠٠	٣ ٠٥٧ ٨٠٠	١ ٦٦٦ ٦٠٠	١ ٦٦٥ ٤٠٠	٢٥٩ ٦٠٠
التقديرات المنقحة للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩	١٦٣ ٨٤٩ ٥٠٠	٦ ٠٧١ ١٠٠	١١ ٩٥٢ ٨٠٠	١٢٧ ٤٥٨ ٤٠٠	١٢٢ ٥١٩ ٦٠٠	٨٧ ١١٠ ٣٠٠	٦٠ ٤٦٨ ١٠٠	١٠٧ ٥٠٢ ٨٠٠	٥٩ ٧٧٤ ١٠٠	٢٣٧ ٩٦٥ ٥٠٠	١١٢ ٤٤٤ ٦٠٠
اعتماد تغطية الأثر المرجأ للتكلفة الكاملة للوظائف الجديدة المقترحة من أجل ركيزة التنمية، حسب أبواب الميزانية للفترة ٢٠١٠-٢٠١١	٦ ٦٠٣ ٥٠٠	٨٣٤ ٨٠٠	٩٨٨ ٧٠٠	٤ ٣١٢ ٢٠٠	٢ ٢٠٣ ٠٠٠	٢ ٧١٦ ٩٠٠	٧٧١ ٤٠٠	٣ ٤٥٢ ٣٠٠	١ ٢٥٥ ٥٠٠		
مجموع التكاليف الإضافية لتغطية الأثر الكامل الناشئ عن الوظائف الجديدة (بأسعار الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩)	١٢ ٠٦٨ ٢٠٠	١ ٤٦٥ ٥٠٠	١ ٢٩٩ ٦٠٠	٨ ٠٢٤ ٥٠٠	٤ ٩٢٤ ٤٠٠	٥ ٩٠٠ ٨٠٠	١ ٣٢٢ ٤٠٠	٦ ٥١٠ ١٠٠	٢ ٩٢٢ ١٠٠		
الوظائف الموافق عليها للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩	٥٣٧	١٥	٣٣	٣٩١	٥٤٠	٤٢٩	١٩٥	٤٧٦	٢٥٥		
الوظائف الجديدة المقترحة	٣٣	٥	٣	٢٢	٢٥	٢١	٥	٢٨	٨		
الوظائف المقترحة للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩	٥٧٠	٢٠	٣٦	٤١٣	٥٦٥	٤٥٠	٢٠٠	٥٠٤	٢٦٣		